الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

البحرين

العدالة بين الجنسين والقانون

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

العدالة بين الجنسين والقانون

البحرين

© 2022 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها.

لا تتحمل الإسكوا ولا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولا هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعمها.

مطبوعة صادرة عن:
الإسكوا، بيت الأمم المتحدة
ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان
الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme,
One UN Plaza, New York, NY, 10017, USA

صندوق الأمم المتحدة للسكان
70 أ، شارع النهضة، سرايات المعادي، القاهرة، مصر
الموقع الإلكتروني: arabstates.unfpa.org

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
فيلا 37، شارع 85، سرايات المعادي، القاهرة، مصر
الموقع الإلكتروني: https://arabstates.unwomen.org/ar

صورة الغلاف: © KanchitDon/ iStock via Getty Images Plus

شكر وتقدير

هذه التقارير الوطنية هي ثمرة تعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وما كان لهذا العمل أن يُنجز بدون الجهود المتميزة لأشخاص كُثُر على المستويين الإقليمي والوطني.

من الإسكوا، ندى دروزه، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، التي أدارت مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون، بما فيها تطوير المصفوفة وإعداد التقارير، ويسّرت عدداً من الاستشارات الوطنية في بعض الدول تحت إشراف مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة. وقامت منار زعيتر، المستشارة الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بتطوير مضمون التقارير وإعدادها بشكلها النهائي باللغة العربية. واستفادت الإسكوا في إعداد هذه التقارير في مراحلها المختلفة من منال منشي، المستشارة الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين، التي عمدت إلى تجميع التقارير وتنسيقها في المراحل الأولى للعمل، وصوفيا ناصر، المتدربة في الإسكوا، التي أعدت المسودة الأولى للمصفوفة التقييمية المحدثة اعتماداً على المؤشر الخاص بالمقصد الأوّل من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والمتدربتين كارين مراد ورهف زاهر اللتين رافقتا العمل على المبادرة.

ومن المركز الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان لفرانسيس غاي، رئيسة الفريق الإقليمي للنوع الاجتماعي، ورانيا طرزي، رئيسة الفريق الإقليمي للنوع الاجتماعي بالإنابة إسهامات في مراجعة التقارير الأولية ومواكبة الاستشارات الوطنية في بعض البلدان وتنظيم أعمال مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون عموماً. كذلك، شاركت كل من ليان مكاي، مستشارة سيادة القانون، وأنيسة والجي، أخصائية برنامج سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان، وأرمانيا ايمباي، أخصائية سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان، وجيهان مربطي، محللة برامج، في مراحل مختلفة من إعداد التقارير.

ومن المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أسهمت كلّ من سيمون إيلي أولوش أولونيا، مستشارة إقليمية في المشاركة السياسية للمرأة، وكلير فان لوفرين، محللة برامج، واستير مولامبا، مساعدة محلل برامج في مراجعة التقارير الأولية ومواكبة الاستشارات الوطنية في بعض البلدان وتنظيم أعمال مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون عموماً تحت إشراف السيدة سوزان ميخائيل إلدهاغن، المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، والسيدة يانيكا فان دير غراف كوكلر، نائبة المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية.

ومن المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أسهم كلّ من كريستين شينيير، محللة برامج في قضايا النوع الاجتماعي، وثيودورا كاستان، أخصائية برامج إقليمية في قضايا النوع الاجتماعي، وحنان رباني، مستشارة البرامج الإقليمية في مجال حقوق الإنسان والثقافة عموماً تحت إشراف لؤي شبانه، المدير الإقليمي، وكارينا نيريسيان، نائبة المدير الإقليمي.

وقامت المستشارات الثلاث شيرين بطشون ونجلاء سرحان ومنار زعيتر بإعداد المراجعة المكتبية الأولية للقوانين والتشريعات الناظمة للدول العشرين بناءً على المصفوفة المعدّلة لمبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

وشكر خاص للجهات الحكومية وغير الحكومية التي ساهمت خلال فترة إعداد التقرير من خلال قراءة ومناقشة المسودات الأولى منه، وتقديم ملاحظات قيّمة وموارد تشريعية وفنية مختلفة.

وشكر خاص لحكومة اليابان على دعمها السخي لمبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

المحتويات

شكر وتقدير 3
مقدمة 7
المصفوفة القُطرية – البحرين 8

1. الإطار العام للدولة 15
ألف. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة 15
باء. الدستور 16
جيم. الإطار القانوني العام 16
دال. الآليات والسياسات والاستراتيجيات 17
هاء. الخدمات القانونية والاجتماعية 18

2. الأهلية القانونية والحياة العامة 21
ألف. الأهلية القانونية 21
باء. المشاركة في الحياة العامة 21

3. الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص 23
ألف. الحماية من العنف الأسري 23
باء. الجرائم "بذريعة الشرف" 23
جيم. تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث 23
دال. الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج 23
هاء. الاغتصاب 24
واو. التحرُّش الجنسي 24
زاي. العنف في الفضاء الإلكتروني 24
حاء. الاشتغال بالجنس ومكافحة البغاء 24
طاء. الاتجار بالبشر 24

4. العمل والمنافع الاقتصادية 27
ألف. عدم التمييز في العمل 27
باء. القيود على عمل المرأة 28
جيم. الحقوق والتأمينات الأسرية والاجتماعية 28
دال. التحرُّش الجنسي في مكان العمل 29
هاء. العاملات في المنازل 29

5. المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية) 31
ألف. زواج الأطفال 31
باء. إبرام عقد الزواج 32
جيم. الطلاق 32
دال. الولاية وحضانة الأطفال 32

هاء. الميراث 33
واو. الجنسية 33

6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية 35
ألف. الرعاية الصحية للأمهات 35
باء. وسائل منع الحمل 35
جيم. الإجهاض 35
دال. التثقيف في مجال الصحة الجنسية 36
هاء. الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة 36
واو. الميل الجنسي والقضايا ذات الصلة 36

التشريعات 37

المراجع 39

الحواشي 41

المصفوفة ومعايير الترميز 44

مقدمة

أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دراسةً حول العدالة بين الجنسين والقانون. وقدّمت هذه الدراسة التي نُشرت للمرة الأولى في عام 2018 ونُقحت في عام 2021، تقييماً شاملاً للقوانين والسياسات التي تؤثر في المساواة بين الجنسين على مستويات التعزيز والإنفاذ والرصد في بلدان المنطقة العربية. واعتمد التقييم على 74 مؤشراً يوضح كل واحد منها مدى اقتراب القانون أو السياسة العامة من المعايير الدولية أو بُعده عنها، وذلك من خلال مصفوفة صُممت لهذا الغرض بالاستناد إلى المؤشر الخاص بالمقصد الأوّل من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل الدراسة عشرين دولة عربية، وتستعرض أبرز التطورات التشريعية والسياساتية التي استجدت في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والقانون. ويتألف كل تقرير قطري من موجز قطري ومصفوفة تبيّن مدى انسجام النصوص القانونية مع الاتفاقيات والمعايير الدولية. ويوفر كل موجز، بالإضافة إلى اللمحة العامة الاستهلالية التي تفصّل الخلفية والأساس المنطقي وإطار العمل التحليلي والمنهجية المتّبعة، تحليلاً لقوانين الدولة وسياساتها لناحية تعزيز أو إعاقة المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، ودورها في كفالة الحماية من العنف ضد المرأة على صعيد ستة مجالات هي:

- الإطار العام للدولة
- الأهلية القانونية والحياة العامة
- الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص
- العمل والمنافع الاقتصادية
- المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)
- الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

وفي ما يتعلق بالمنهجية المتبعة في تطوير هذه الموجزات القُطرية، فقد اتُخذت الخطوات التالية:

1. أُعدّ موجز أولي بالاعتماد على تحليل للأدبيات التي تتناول مختلف القوانين والقواعد التنظيمية والسياسات وممارسات إنفاذ القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البلدان العشرين، ليشكّل أساس مسودات الموجزات القُطرية.
2. طُورت مصفوفة تقييمية خاصة بمحاور الموجز القُطري الستة تتناول القوانين لناحية تعزيزها وكذلك إنفاذها الحقوق من خلال ترميز المؤشرات بألوان محددة يتم تحديدها بناءً على مدى انسجام النص القانوني مع المعايير الدولية. وعموماً، يتم ترميز القوانين التي تنص على المساواة بين الجنسين باللون الأخضر، أما في الحالات التي تمت فيها معالجة بعض جوانب القانون المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ولكن لا تزال هناك فجوات تحول دون انسجام النص القانوني مع المعايير الدولية، فيتم الترميز باللون البرتقالي. وفي الحالات التي لا ينص فيها القانون على المساواة بين الجنسين بشكل واضح وغير ملتبس، يتم الترميز باللون الأحمر. ويتم ترميز المعايير التي لا يغطيها القانون باللون الأسود. أما عندما لا تتوفر بيانات، فيتم الترميز باللون الرمادي. ويلي هذه المقدمة المعايير المستخدمة والتي تغطي 74 مؤشراً.
3. تجدر الإشارة إلى أنّ منهجية التقرير لا تسعى إلى تقييم جهود الدولة ومساعيها لإعمال حقوق النساء، ولا استعراض كل التدخلات والبرامج والتدابير الوطنية، كما أنّ المصفوفة والمعايير المعتمدة لا تقيس الجانب التطبيقي للقوانين بل تركز على الإطار القانوني ومدى تحقيقه للمساواة بين الجنسين، بحسب الاتفاقيات والأطر الدولية. ويمكن أن يساهم التقرير في دعم جهود الشركاء الوطنيين في تعديل المنظومة التشريعية تواؤماً مع المعايير والمتطلبات الدولية والأممية.
4. عُرضت التقارير الأولية والمصفوفة التقييمية على الشركاء في الدول العربية للمراجعة وإبداء الرأي وتحديث المعلومات بما ينسجم مع التطورات التشريعية وتحديثاتها.
5. نظراً إلى محدودية عملية المراجعة المكتبية للأدبيات، تولت فِرق الأمم المتحدة القُطرية وخبراء استشاريون قيادة مسار التحقق القُطري لكلّ مسودة من مسودات الموجزات القُطرية. وقد جرى هذا المسار لضمان دقة كلّ موجز قُطري، واشتمل على التماس آراء الشركاء الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين.
6. عُدّلت الموجزات وتم تحميلها على الموقع الإلكتروني.
7. سيعمل الشركاء سنوياً على تحديث الترميز الخاص بكل دولة اعتماداً على مسار تطوير وتعديل التشريعات الوطنية.

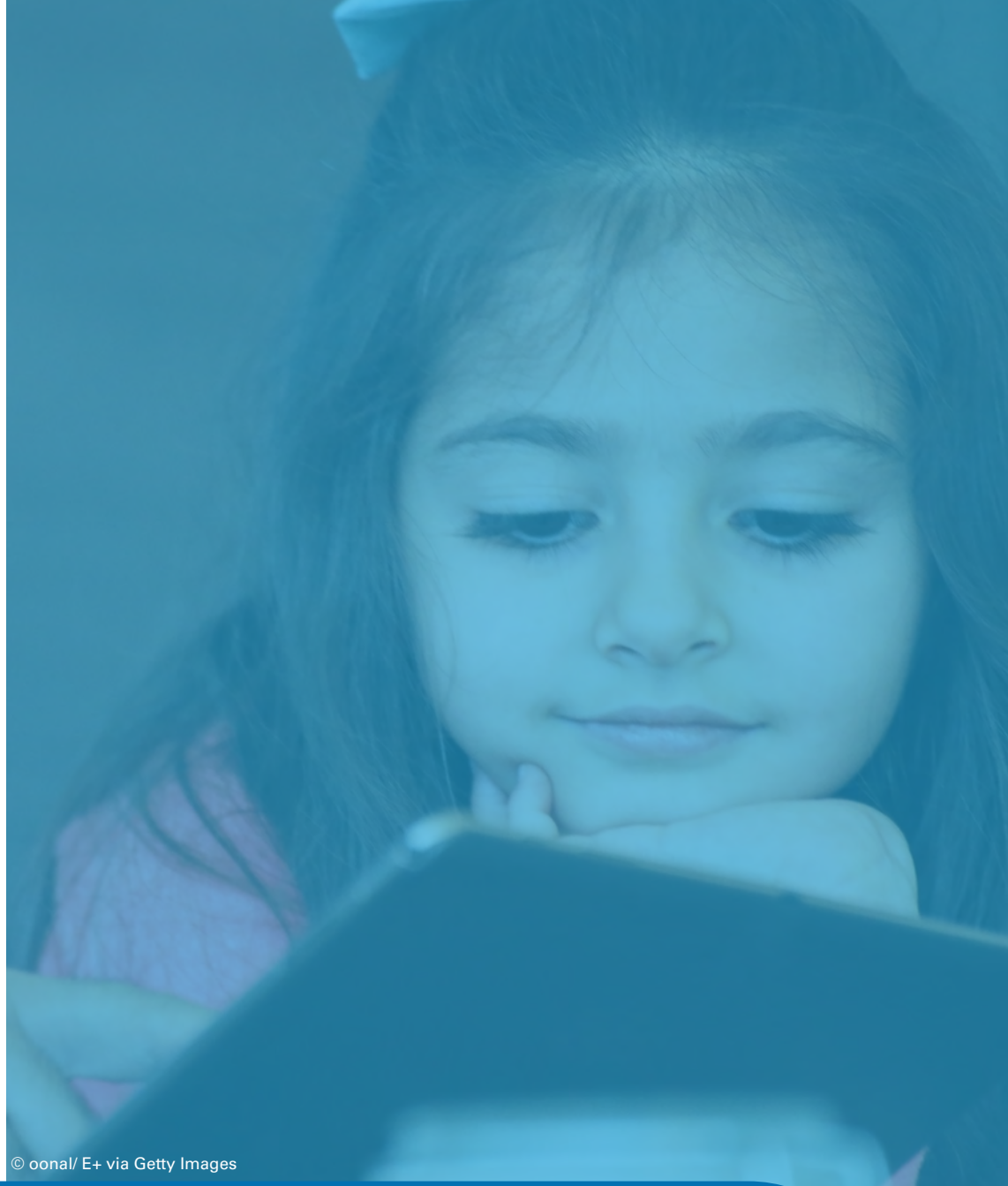

© oonal/ E+ via Getty Images

المصفوفة القطرية - البحرين

تتبنى المصفوفة القُطرية معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون وتلتزم بها. للاطلاع على هذه المعايير، يُرجى مراجعة "المصفوفة ومعايير الترميز" الواردة في نهاية هذا التقرير.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمّت البحرين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 2002، وأبدت تحفظات على المادتين 2 و16 (المساواة في الزواج والحياة الأسرية)، والمادة 9(2) (المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في منح الجنسية للأطفال)، والمادة 15(4) (حرية اختيار مكان السكن والإقامة)، والمادة 29(1) (تفسير الاتفاقية وتطبيقها والتحكيم في النزاعات).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

ينصّ الدستور في المادة 18 منه على ما يلي: "يتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

القانون العرفي ليس مصدراً للقانون بموجب الدستور. ولم يتناول التشريع مسألة صلاحية القانون العرفي المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لم يتطرّق التشريع أو السوابق القضائية إلى مسألة صلاحية قانون الأحوال الشخصية إذا كان يتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة. كذلك، لا يتناول الدستور صلاحية قانون الأحوال الشخصية في حالة تعارضه مع أحكام الدستور.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها للقوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدّد القانون ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

تنص المادة 18 من الدستور على ما يلي: "يتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة". ومع ذلك، لا يوجد قانون عام يحظّر أو يميز بين التمييز غير المباشر على أساس الجنس.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

هناك استراتيجية وطنية لحماية المرأة من العنف الأسري يشرف عليها المجلس الأعلى للمرأة في البحرين.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

تحتوي الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري والخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) على ركائز تتعلق بصحة المرأة، لكن كلا الاستراتيجيتين لا تركّزان بوضوح على جميع جوانب الصحة الجنسية والإنجابية.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

هناك التزامات متعلقة بالميزانية ولكنها ليست ملزِمة ولا تفرض أي التزام على الحكومة.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

ينصّ القانون صراحةً على إنتاج ونشر الإحصاءات المتعلقة بالجنسين. ففي عام 2018، أصدر مجلس الوزراء قراراً يقضي باعتماد مرصد وطني لرصد مؤشرات التوازن بين الجنسين في البحرين تناط مسؤوليته بهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. ومنذ عام 2018، يضطلع المرصد مرة كلّ سنتين بإعداد تقرير وطني يقيس التوازن بين الجنسين في مؤسسات القطاع العام.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

يكرّس الدستور حق الدفاع لكلّ متهم بارتكاب جريمة، وينصّ على وجوب أن يكون له محامٍ يدافع عنه بموافقته. ويؤكد قانون الإجراءات الجنائية وقانون المحاماة على هذا الحق، حيث يكون لكلّ من يُقبَض عليه الحق في الاتصال بذويه وتعيين محامي دفاع. وينبغي أن يحضر المتّهم الجلسات مع محاميه، وإذا تبيّن للمحكمة أنّه لم يوكّل محامياً للدفاع عنه، تعيّن له محامياً.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

لا ينصّ القانون على تقديم المعونة القضائية في المسائل المدنية.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز السفر؟

توفر التشريعات ذات الصلة للمرأة والرجل حقوقاً متساوية في طلب الحصول على جوازات السفر.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟

يمنح قانون بطاقة الهوية للمرأة والرجل حقوقاً متساوية في الحصول على بطاقة الهوية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

لا يُشترط على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية أو زوجها أو غيره من أفراد الأسرة قبل الشروع في إجراءات قانونية في معظم المسائل المدنية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟
يتمتع الرجل والمرأة بحقوق متساوية في مباشرة الإجراءات القانونية في شؤون الأسرة، مثل تسجيل حالات المواليد والوفيات في السجل الرسمي والإبلاغ عن الزواج والطلاق من دون الحاجة إلى إذن، إلا أنه يُشترَط في إبرام عقد الزواج حصول المرأة على موافقة ولي الأمر الذكر.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟
تعطي المحكمة شهادة المرأة والرجل الوزن نفسه في معظم الحالات مع بعض الاستثناءات. فالمادة 29 من قانون الأسرة تشترط، لانعقاد الزواج، "في الشاهد أن يكون ذكراً مسلماً بالغاً عاقلاً، سامعاً للإيجاب والقبول، فاهماً أن المقصود بهما الزواج".

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟
ينص القانون على حقوق متساوية في إبرام العقود. وتنص المادة 72 من القانون المدني على أن كلّ فرد يتمتّع بالأهلية القانونية لإبرام العقود، إلا إذا انتُقصت أهليته أو قُيّدت بموجب القانون لأسباب مثل الأمراض النفسية.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟
لا تُفرَض على النساء أي قيود قانونية خاصة بنوع الجنس في تسجيل الأعمال التجارية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟
ينظّم القانون المدني الممتلكات ويعتمد لغة محايدة بين الجنسين تؤكد على حق الملكية للجميع، وعلى أنّ المالك لديه الحق في استخدام ممتلكاته والاستفادة منها والتصرف فيها على النحو المنصوص عليه في القانون. ولا يفرض القانون المدني أي قيود على حق المرأة في الملكية.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟
تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في شغل المناصب العامة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في معظم الحالات، إلا أنّه ليس هناك تأكيد إيجابي على تولي الوظائف العامة.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصّصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟
ليس هناك أحكام قانونية بشأن تخصيص حصص قائمة على نوع الجنس في مقاعد و/أو قوائم المرشحين في البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظّر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟
ليس هناك قانون يحظّر أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟
هناك قانون خاص بالعنف الأسري يشمل تعريفه جميع أشكال العنف الجسدي. ويجيز القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري للنيابة العامة إصدار أمر حماية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الضحية.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟
هناك قانون خاص بالعنف الأسري يشمل تعريفه جميع أشكال العنف الجنسي. ويجيز القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري للنيابة العامة إصدار أمر حماية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الضحية.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟
هناك قانون خاص بالعنف المنزلي يشمل تعريفه العنف النفسي/العاطفي. ويجيز القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري للنيابة العامة إصدار أمر حماية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الضحية.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟
هناك قانون خاص بالعنف الأسري يشمل تعريفه العنف المالي/الاقتصادي. ويجيز القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري للنيابة العامة إصدار أمر حماية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الضحية.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟
يتضمن القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري، في المواد 15 و16 و17 منه، أحكاماً تمكّن مكتب المدعي العام من إصدار أوامر حماية للضحايا وفرض عقوبة جنائية ومدنية إذا خالف الجاني أوامر الحماية هذه. ويمكن لضحايا العنف المنزلي التقدم بطلب للحصول على أوامر الحماية ضد جرائم العنف المنزلي التي تشمل الاعتداء الجنسي وأشكال أخرى من العنف. ويعاقَب على مخالفة أمر الحماية بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على 200 دينار.

هل يجيز القانون الظروف المخفّفة في جرائم قتل الإناث؟
تنصّ المادة 334 من قانون العقوبات على عقوبة مخفّفة لكلّ شخص (ذكراً أو أنثى) فاجأ زوجه متلبساً بجريمة الزنا فقتله وشريكه في الحال أو اعتدى عليهما اعتداءً أفضى إلى موت أو عاهة.

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟
لا يُمارَس ختان الإناث في البحرين، على الرغم من الإبلاغ عن بعض الحالات في الماضي. ويندرج الختان إذا ما حصل ضمن جرائم الاعتداء على الأشخاص بموجب المادة 337 من قانون العقوبات.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟
يُعتبَر الزنا جريمة بموجب المادة 316 من قانون العقوبات، ولا فرق بين الرجل والمرأة في تجريم الزنا.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟
يعاقب القانون على جريمة الاغتصاب ويُشترط إثبات استخدام القوة البدنية أو الاختراق

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟
تعفي المادة 353 من قانون العقوبات الجاني من الملاحقة القضائية في جرائم الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو الأفعال المنافية للآداب إذا أبدت المرأة رغبتها في الزواج من الجاني.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟
الاغتصاب الزوجي غير مُجرَّم في قانون العقوبات. وينص القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري على تدابير حماية. ويمكن تعزيز القانون من خلال توضيح ما إذا كان الاغتصاب الزوجي يُجرَّم على أنه عنف منزلي.

هل يُعرَّف التحرُّش الجنسي في أي تشريع؟
صدر مرسوم بقانون رقم 59 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم 36 لسنة 2012 لينص على جريمة التحرُّش الجنسي في مواقع العمل (المادة 2 مكرر). وتنص المادة 192 مكرر من المرسوم على ما يلي: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز مائة دينار، كل عامل أثناء العمل أو بسببه تحرَّش جنسياً بأحد العاملين معه سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل أو بأية وسيلة أخرى. ويعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار، إذا وقعت الجريمة من صاحب العمل أو من يمثله".

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟
لا يتضمن القانون نصّاً يستهدف بشكل خاص العنف الإلكتروني الموجّه ضد النساء والفتيات إلا أنّه ينصّ على أحكام يمكن تطبيقها على الذكور والإناث. ويجرّم القانون بشأن جرائم تقنية المعلومات أي عمل يشكّل تهديداً لحياة الناس أو أمنهم أو صحتهم، أو أي عمل يمسّ بسلامة بدن إنسان، ذكراً كان أو أنثى. وينصّ على عقوبة مشدّدة على أي فعل يستخدم أو ينشر أو ينتج محتوىً إباحياً موجّهاً إلى الأطفال أو يعرض أطفالاً في محتواه.

هل يجرّم القانون العمل بالجنس والبغاء؟
يُجرَّم البغاء بموجب المواد 324-330 من قانون العقوبات. وتُفرَض عقوبات شديدة على جرائم العمل بالجنس والبغاء، بما في ذلك الحبس لمدة لا تتجاوز سبع سنوات لكلّ من حرّض آخرين علناً في مكان عام على ممارسة الفجور أو الدعارة. وإذا كان عمر الضحية أقل من 18 عاماً، تصل العقوبة إلى السجن لمدة عشر سنوات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟
يحظّر قانون مكافحة الإتجار بالأشخاص رقم 1 لسنة 2008 جميع أشكال الإتجار بالبشر وينص على السجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟
ينصّ قانون العمل على أحكام محدّدة تحظّر بشكل مباشر التمييز على أساس الجنس وتدعو إلى عدم التمييز. ويحظّر المرسوم بقانون رقم 59 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون العمل صراحةً التمييز على أساس الجنس. وتنصّ المادة 29 من قانون العمل على ما يلي: "تسري على النساء العاملات كافة الأحكام التي تنظّم تشغيل العمال دون تمييز بينهم متى تماثلت أوضاع عملهم". ويُحظّر قانون العمل أيضاً على صاحب العمل إنهاء عقد عمل العاملة بسبب زواجها أو أثناء إجازة الأمومة.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟
تنص المادة 39 من قانون العمل على ما يلي: "يُحظَّر التمييز في الأجور لمجرد اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟
يُحظّر قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم 52 لسنة 2020 التمييز في الأجور بين العمال والعاملات، وينص في مادته الأولى على أنه "يُحظَّر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات الشاغلين لذات الوظيفة متى تماثلت أوضاع عملهم". وتنصّ المادة 39 من قانون العمل على ما يلي: "يُحظَّر التمييز في الأجور لمجرد اختلاف الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة".

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟
ليس هناك قيود قانونية خاصة بنوع الجنس على العمل الشاق أو مهن محدّدة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟
ليس هناك قيود قانونية خاصة بنوع الجنس على العمل الليلي. وقد نصّ القرار الوزاري رقم 50 لسنة 2020 على أن المرأة لها الحق نفسه مثل الرجل في مزاولة الأعمال الليلية.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سنّ التقاعد؟
لا ينص قانون العمل على المساواة في سنّ التقاعد بين الرجال والنساء إذ تنتهي خدمة العامل ببلوغه سنّ الستين والعاملة ببلوغها سنّ الخامسة والخمسين.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟
يمنح القانون المرأة الحق في نقل معاشها إلى زوجها فقط إذا كان مصاباً بعجز كامل يمنعه من العمل. وينصّ القانون على وجوب التحقيق في عدم قدرة الزوج على العمل كل سنتين بواسطة لجنة طبية متخصّصة، ما لم تقرر اللجنة أن إعاقته غير قابلة للشفاء.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟
يُحظِّر قانون العمل رقم 36 لسنة 2012 فصل العامل بسبب الجنس، أو المسؤوليات العائلية، أو حمل المرأة العاملة أو ولادتها أو إرضاعها لطفلها.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟
ينصّ قانون العمل رقم 36 لسنة 2012 على حق المرأة في إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها ستون يوماً، وهي دون المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية والبالغ 14 أسبوعاً. وهناك استحقاقات إضافية لرعاية الأطفال وإجازات الرضاعة الطبيعية خلال ساعات العمل، التي تُعتبر في البحرين إجازة أمومة إضافية.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟
لا يحق للآباء والشركاء الحصول على إجازة أبوة مدفوعة الأجر. ويوفر القانون للعمال الذكور الذين رُزقوا بمولود جديد يوم إجازة من العمل.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟
لا تتيح الدولة أو تموّل دُور رعاية للأطفال في القطاعين العام والخاص.

هل تتناول التشريعات التحرُّش الجنسي في مكان العمل؟
عَدَّل المرسوم بقانون رقم 59 لسنة 2018 قانون العمل في القطاع الخاص الصادر بالقانون رقم 36 لسنة 2012 لينص على جريمة التحرُّش الجنسي في مكان العمل (المادة 2 مكرر). ويفرض المرسوم عقوبة على أي عامل أو صاحب عمل أو من يمثّله إذا ارتكب فعلاً من أفعال التحرُّش الجنسي سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل أو بأي وسيلة أخرى. ويجوز معاقبة الموظف بالحبس مدةً لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار للتحرُّش الجنسي بالقول أو بالفعل أو بأي وسيلة أخرى (المادة 192 مكرر). ويعاقب قانون الخدمة المدنية على التحرُّش الجنسي في مكان العمل ويُطبَّق على موظفي الحكومة.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية في ما يتعلق بالتحرُّش الجنسي في مكان العمل؟
ينصّ القانون على أحكام بشأن المطالبات المدنية وسُبُل الانتصاف في حالات التحرُّش الجنسي في مكان العمل، وعلى أحكام للمعاقبة على ما يتّخذه أصحاب العمل من إجراءات للانتقام مثل الفصل من مكان العمل.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟
تتمتع عاملات المنازل المهاجرات ببعض حقوق العمل. وبموجب مرسوم وزاري، يُغرَّم صاحب العمل الذي يحجز جواز سفر العامل الأجنبي. وتشمل حقوق العمال المنزليين الحق في الوساطة في النزاعات المرتبطة بالعمل والحصول على عقد عمل. ويضمن قانون العمل رقم 36 لسنة 2012 والقرار رقم 4 لسنة 2014 حقوق العمالة المنزلية، بما في ذلك تنظيم تصاريح العمل.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟
لا توجد جهة عامة لتلقي الشكاوى بشأن التمييز ضد المرأة في العمل، إلا أنّ مركز دعم المرأة في المجلس الأعلى للمرأة يُعتبَر إحدى الآليات الهامة لتلقي الشكاوى، بما في ذلك الشكاوى المتعلقة بالتمييز على أساس الجنس، ورصد الاحتياجات وحل المشاكل التي تواجهها المرأة في البحرين بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟
إنّ السنّ القانونية للزواج هي 16 سنة للإناث. ويمكن أن تتزوج الفتاة دون سن 16 سنة بإذن من المحكمة، وعلى المحكمة التحقق من ملاءمة الزواج قبل منح الإذن. وتنص المادة 20 من قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017 على ما يلي: "لا تُزوَّج الفتاة التي يقل سنّها عن ست عشرة سنة ميلادية إلا بإذن من المحكمة الشرعية بعد التحقق من ملاءمة الزواج".

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟
لا يُعتبَر الزواج دون السن القانونية باطلاً أو قابلاً للإبطال.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟
ينص قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017 على حقوق وواجبات مشتركة بين الزوجين. ويحق للزوج الطلاق بإرادته مقابل منح الزوجة حقوقها المشروعة. ويحق للزوجة أن تطلب إنهاء عقد الزواج بالخلع ولكنّها في المقابل تتخلى عن حقوقها المالية، ومنها المهر.

هل يحظر القانون تعدُّد الزوجات؟
إنّ تعدُّد الزوجات مسموح به بموجب قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017. ويجب على الزوج تحديد عدد الزوجات في عقد الزواج.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟
الأب هو الولي على أبنائه بموجب المادتين 133 و134 من قانون الأسرة. وتُعَدُّ رعاية الأطفال وتنشئتهم الجيدة حقاً وواجباً متبادلاً للزوجين بموجب المادة 38 من القانون نفسه. ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقانون الوصاية المالية وقانون الأسرة التي تراعي مصالح الأبناء، فإنّ الولاية هي ولاية الأب على مال الطفل ونفسه.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟
تتمتع الأمهات بحقوق محدودة في الحضانة. وتُحدَّد هذه الحقوق بشكل مختلف بين المجتمعات السنية والشيعية. وتنصّ المادة 124 من قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017 على أنّ حضانة المرأة لأبنائها، وفقاً للفقه السني، تنتهي عندما يبلغ الذكور سنّ الخامسة عشرة، وأنّ حضانة البنات تنتهي بالزواج. ووفقاً للفقه الجعفري، تنتهي حضانة الأم عندما يبلغ الطفل السابعة من عمره، وبعد ذلك تنتقل الحضانة إلى الأب.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟
هناك أحكام قانونية عامة تؤكد المساواة في الأهلية القانونية بين المرأة والرجل، بما في ذلك اختيار مكان السكن، ولكن في ظروف معينة فقط. وتضمن المادة 19 من الدستور حرية التنقُّل واختيار مكان الإقامة. ووفقاً لقانون الأسرة، تنتقل المرأة المتزوجة إلى منزل الزوج وإلا يتم تعليق إعالتها، إلا إذا اتفقت الزوجة مع زوجها على خلاف ذلك في عقد الزواج.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟
للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة، مع عدم وجود قيود على أنواع العمل التي يمكن أن تزاولها المرأة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟
لا يوجد نظام محدّد للملكية الزوجية إلا انّ أحكام القانون المدني التي تنظّم الممتلكات الشخصية والجماعية والأسرية تنطبق على الجميع، بما في ذلك الزوجان، مما يضمن حق كل فرد في الامتلاك والوصول إلى الممتلكات والتصرف فيها. ويمنح قانون الأسرة الزوجة الحق الكامل في السيطرة على ممتلكاتها ويُحظِّر على الزوج التدخل أو التصرف في أي من ممتلكات زوجته.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟
وفقاً للدستور ولقانون الأسرة، تُطبَّق أحكام الشريعة في الميراث. وللمرأة الحق في الميراث ولكنها تتلقى حصةً أقل من الرجل في كثير من الحالات، فتحصل البنات على نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟
توجد محاكم متخصّصة في مسائل الأسرة لكنها لا تضمن المساواة بين الرجل والمرأة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟
لا تتمتع النساء بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجال في نقل الجنسية إلى أطفالهم إذ يمكن للرجال نقل الجنسية إلى أطفالهم تلقائياً. أما الأم البحرينية، فتنقل جنسيتها إلى أبنائها إذا ولد الطفل من أب مجهول أو ولد من أب لم يثبت وضعه القانوني. وقد صدر القانون رقم 35 لسنة 2009 بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة المواطن البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟
لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل في نقل الجنسية إلى زوجها.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
يكفل قانون الصحة العامة وتوجيهات وزارة الصحة حصول جميع النساء والفتيات على خدمات رعاية الأمومة، أياً كان وضعهن العائلي وبدون إذن أو موافقة طرف ثالث.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
بحسب المبادئ التوجيهية للرعاية ما بعد الولادة والإجهاض، تتاح لجميع النساء خدمات منع الحمل بغض النظر عن وضعهن العائلي وبدون الحاجة إلى إذنٍ من طرف ثالث.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يتناول أي قانون أو لائحة تنظيمية الحصول على وسائل منع الحمل في الحالات الطارئة.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟
يُسمح بالإجهاض لإنقاذ حياة المرأة، لكن القانون لا يجيز الإجهاض في حالة الاغتصاب أو سفاح القربى. وينصّ القانون على توجيه التهم الجنائية للنساء و/أو مقدمي الرعاية الصحية في حالة الإجهاض غير القانوني. ويُشترط الحصول على إذن ثلاثة أطباء استشاريين لإجراء الإجهاض في مستشفى حكومي أو خاص مصرّح له بذلك وعلى يد طبيب اختصاصي في أمراض النساء والولادة وبعد أخذ موافقة ولي أمر المرأة الحامل.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
وفقاً للمبادئ التوجيهية للرعاية ما بعد الولادة والإجهاض، لا تُفرض أي قيود على فئة معينة من النساء أو الفتيات للحصول على الخدمات المذكورة في المبادئ التوجيهية. ولا يرد ذكر أي قيود تحول دون حصول النساء اللواتي يجرين إجهاضاً غير قانوني على تلك الخدمات.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟
لا يفرض أي قانون أو لائحة تنظيمية إدراج التثقيف الجنسي الشامل في المناهج الدراسية الوطنية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
يكفل قانون وقاية المجتمع من مرض متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز) وحماية حقوق الأشخاص المتعايشين معه إجراء الفحوص والاختبارات وتوفير المشورة الطوعية لجميع المصابين، بصرف النظر عن نوع جنسهم وحالتهم الزوجية وبدون إذنٍ من طرف ثالث.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟
لا تُجرّم العلاقات الجنسية بين شخصين من جنس واحد صراحةً، غير أن القانون يعاقب بوجه عام على التحريض على الفجور، والأفعال المنافية للحشمة المرتكبة علناً، والأفعال المخالفة للآداب العامة. وهناك نقص في المعلومات حول تطبيق القوانين الجنائية المتعلقة بالفجور أو السلوك غير الأخلاقي لمعاقبة هذه العلاقات أو التعبير عن التوجه الجنسي.

© sezer ozger/ iStock via Getty Images Plus

الإطار العام للدولة

01

1. الإطار العام للدولة

ألف. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة

انضمّت مملكة البحرين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 2002، وأبدت تحفظات على المادة 2 (تدابير السياسة العامة)، والمادة 9(2) (المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في منح الجنسية للأطفال)، والمادة 15(4) (حرية اختيار مكان السكن والإقامة)، والمادة 16 (المساواة في الزواج والحياة الأسرية)، والمادة 29(1) (تفسير الاتفاقية وتطبيقها والتحكيم في النزاعات)[1]. وأعادت البحرين لاحقاً صياغة بعض هذه التحفظات. وبموجب المرسوم بقانون[2] رقم 70 لسنة 2014، تم التأكيد على التزام البحرين بتنفيذ أحكام المواد 2 و15(4) و16 من اتفاقية سيداو من دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

وأبقت البحرين تحفظها على المادة 29(1) بما يحافظ على سيادتها، وعلى المادة 9(2) بشأن منح المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل في إعطاء الجنسية لأطفالها.

وإضافةً إلى اتفاقية سيداو، انضمّت البحرين إلى عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان ومن بينها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وعلى المستوى العربي، انضمّت البحرين إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

© Natee Meepian/ iStock via Getty Images Plus

© typhoonski/ iStock via Getty Images Plus

باء. الدستور

ينصّ ميثاق العمل الوطني على أنّ المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. وصدر الدستور في البحرين في 6 كانون الأول/ديسمبر 1973 وأجريت عليه تعديلات دستورية متعاقبة. وتُعتبَر النصوص الدستورية الأساس لكل قاعدة قانونية تليها في المرتبة لأنّ الدستور هو القانون الأسمى في الدولة. ويؤكد الدستور في المادة 18 منه على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

وإضافةً إلى المادة 18، تناول الدستور في بعض مواده قضايا المساواة والحماية من العنف. وبموجب المادة 5(ب) من الدستور، تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية[3]. ووفقاً للمادة 19(د)، لا يُعرَّض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي، أو للإغراء، أو للمعاملة المسيئة للكرامة، ويحدّد القانون عقاب من يفعل ذلك.

وتؤكد المادة 2 من الدستور أنَّ دين الدولة هو الإسلام وأنَّ الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع، ما يبرّر التحفظات التي أبدتها البحرين على اتفاقية سيداو وغيرها من المعاهدات الدولية. ولا تتناول أي أحكام مسألة صلاحية الشريعة الإسلامية في حال تعارضها مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز.

ومع أن القانون العُرفي لا يُعتبَر مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور إلَّا أنه يجوز للقاضي، بناءً على المادة (1)(ب) من القانون المدني، أن يحكم بمقتضى العرف إن لم يتوفر نص تشريعي يحكم به. وفي غياب أي قانون عرفي، يحكم القاضي بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية الأكثر ملاءمةً للزمان والمكان. وإن لم تكن هذه الأحكام متوفِّرة، يحكم عندئذٍ بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة[4].

جيم. الإطار القانوني العام

تتعدَّد الأدوات القانونية في البحرين[5]. فإضافةً إلى الدستور والقوانين، لا بد من الإشارة إلى النصوص التشريعية التي يصدرها الملك بين دورات انعقاد كل من مجلس الشورى ومجلس النواب أو في فترة حلِّ مجلس النواب إذا اقتضى الأمر الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير. وتُسَّمى هذه النصوص المراسيم بقوانين ولها قوة القانون، على ألا تكون مخالفة للدستور، وتُعرَض على البرلمان في المواعيد المحدَّدة بموجب المادة 38 من الدستور. وإن لم تُعرض المراسيم بقوانين

على البرلمان أو إذا عُرضَت عليه ولم يُقرِّها المجلسان، تفقد قوة القانون. وتأتي القوانين والمراسيم بقوانين في المرتبة التالية للنصوص الدستورية وينبغي إصدارها بما يتوافق مع أحكام الدستور نصاً وروحاً. وهناك أيضاً الأمر الملكي، وهو أداة تتيح للملك تنفيذ الاختصاصات التي منحها له الدستور.

ومع أنّ أحكاماً قانونية مختلفة تحمي من التمييز على أساس الجنس ومع أنّ بعض النصوص القانونية تشير صراحةً إلى عدم التمييز بين الرجل والمرأة، ما من إطار قانوني معياري شامل ومحدّد في البحرين يُحظِّر التمييز ضد المرأة، سواء كان مباشراً أو غير مباشر.

دال. الآليات والسياسات والاستراتيجيات

أُنشئ المجلس الأعلى للمرأة بموجب أمر سام، وهو جهة استشارية وطنية تتبع ملك البحرين بشكل مُباشر وتُعنى بالمسائل المتعلقة بالمرأة ولها شخصيتها الاعتبارية. وهو مرجع بالنسبة إلى جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية في ما يتعلق بشؤون المرأة البحرينية، ويختصّ في إبداء الرأي والبتّ في المسائل المرتبطة بوضع المرأة بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وينبغي لجميع الجهات أخذ رأي المجلس الأعلى للمرأة قبل اتخاذ أي إجراء أو قرار في المسائل المرتبطة بالمرأة[6]. وتشمل ولايته تلقي الشكاوى والطلبات والمتابعة والاستشارات من مركز دعم المرأة في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة، بما في ذلك الشكاوى المتعلقة بجميع أنواع التمييز، ولا سيما التمييز على أساس الجنس.

وقد وضع المجلس العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بقضايا المرأة، ومنها الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022). وتتضمن هذه الخطة خمسة محاور ترمي إلى ضمان استقرار الأسرة وحماية المرأة من جميع أشكال العنف وتوفير خدمات الدعم والإرشاد[7].

وفي عام 2015، أطلق المجلس الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري[8]. وأبرز محاورها هي:

- الوقاية: الوقاية الأولية من العنف الأسري قبل حدوثه، والوقاية الثانوية من العنف الأسري من خلال التصدي لعوامل الخطورة.
- الحماية والخدمات: التكفُّل بضحايا العنف الأسري وتقديم الخدمات المؤسسية الشاملة.
- التشريعات: متابعة تنفيذ القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري والقرارات واللوائح الإدارية والتنفيذية، وتقييم دور هذا القانون في حماية المرأة من العنف الأسري ومراجعة القوانين الوطنية لضمان انسجامها مع روح الدستور والاتفاقيات الدولية المناهضة للعنف ضد المرأة.
- التوعية والدعم الإعلامي: تعزيز الدور الإعلامي والتوعية بمبادئ الوقاية من العنف الأسري والحماية والخدمات.
- الدراسات والبحوث: إجراء دراسات علمية عن العنف الأسري وإنشاء قاعدة بيانات.
- المتابعة والتقييم: وضع آلية واضحة لتقييم خدمات الوقاية من العنف ضد المرأة والتصدي له.

وإضافةً إلى هذه الاستراتيجية، يُشكِّل النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين خطة عمل وطنية لسدِّ الفجوات بين الجنسين في مختلف القطاعات. وبموجب الأمر الملكي رقم 14 لسنة 2011، أنشئت لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني، وتحديد الثغرات التشريعية، وإدماج احتياجات المرأة في برامج عمل الحكومة تحت إشراف المجلس الأعلى للمرأة.

وتبنت البحرين خططاً واستراتيجيات عالمية تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الرعاية بمفهومها الشامل للصحة الجسدية والنفسية والعقلية والاجتماعية لجميع المواطنين رجالاً ونساءً. وفي ما يلي الاستراتيجيات المعنية بالارتقاء بالوضع الصحي في البحرين:

- استراتيجية تحسين الصحة (2015-2018).
- الخطة الوطنية للصحة (2016-2025) التي تهدف إلى بناء مجتمع صحي وآمن وتوفير خدمات صحية متكاملة ومستدامة وذات جودة عالية.
- استراتيجية التسيير الذاتي للمستشفيات الحكومية والصحة الأولية التي أطلقها المجلس الأعلى للصحة في عام 2020، وهي أحد المحاور المهمة في مشروع الضمان الصحي الوطني في البحرين، وتسهم في تعزيز جودة الخدمات الصحية وفق أعلى المعايير العالمية.
- الخطة الاستراتيجية للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (2021-2025).
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمراض غير المعدية والوقاية منها في مملكة البحرين (2014-2025).
- الخطة الاستراتيجية لمكافحة الإيدز (2020-2025).

علاوة على ذلك، تتضمّن الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري والخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) دعائمَ تركِّز على صحة المرأة. وتوفر البحرين الخدمات الصحية وخدمات تحسين المستوى المعيشي للمواطنين البحرينيين والوافدين ذكوراً وإناثاً بشكل مجاني. وتحظى المرأة بخدمات صحية خاصة تشمل خدمات الصحة

الإنجابية ورعاية الحوامل وفحص ما بعد الولادة وما بعد الإجهاض، والفحص الدوري النسائي، ورعاية المسنّات، والفحص قبل الزواج وصحة الفتاة، وتوفير الاستشارات في مجال تنظيم الأسرة للسيدات الراغبات في استعمال وسائل تنظيم الأسرة ومناقشة الأنواع المتوفرة وطرق استعمالها. وقد ساهمت هذه الخدمات إلى حد كبير في تحسين المؤشرات الصحية الخاصة بوفيات الأمهات والأطفال الرضع ورفع متوسط العمر المتوقع في البحرين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي ما يتعلق بتوفير الموارد المالية، ليس هناك ضمانات أو قوانين محدَّدة تفرض على الحكومة التقيُّد بالتزامات في الميزانية و/أو تخصيص ميزانية لتطبيق التشريعات التي تتصدى للعنف ضد النساء والفتيات[9,10]. وقد أصدرت وزارة المالية والاقتصاد الوطني توجيهات وإرشادات لإعداد الميزانية العامة للفترة 2011-2018 تضمَّنت تعليمات بشأن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وإدراج الميزانيات المراعية لاحتياجات المرأة. وطلبت إلى جميع الهيئات الحكومية، بما فيها تلك المعنية بالعنف الأسري، رصد الثغرات في هذا الصدد وتخصيص الموارد للبرامج والخدمات والعمال المؤهلين في هذا المجال.

وفي ما يتعلق بإنتاج ونشر الإحصاءات المتعلقة بالجنسين، فقد أصدر مجلس الوزراء في عام 2018 قراراً باعتماد مرصد وطني لتتبُّع مؤشرات التوازن بين الجنسين في البحرين تناط مسؤوليته بهيئة المعلومات والحوكمة الإلكترونية. ومنذ عام 2018، يضطلع المرصد مرة كل سنتين بإعداد تقرير وطني يقيس التوازن بين الجنسين في مؤسسات القطاع العام[11]. وفي عام 2017، أطلق المجلس الأعلى للمرأة، بالتعاون مع وزارة الداخلية، مشروع "تكاتف" الذي يهدف إلى رصد وتتبُّع وتوحيد الإحصاءات المتعلقة بقضايا العنف الأسري وتفادي ازدواجية البيانات من أجل إعداد التقارير الوطنية بدقة وتحليل البيانات بالاستناد إلى قاعدة بيانات شاملة[12].

هاء. الخدمات القانونية والاجتماعية

الوصول إلى العدالة

يكرِّس دستور البحرين حق الدفاع لكل متّهم بارتكاب جريمة، وينصُّ على وجوب أن يكون له محام يدافع عنه بموافقته[13]. وبناءً على المادتين 61 و216 من قانون الإجراءات الجنائية، يكون لكل من يُقبض عليه الحق في الاتصال بذويه وتعيين محامي دفاع. وينبغي أن يحضر المتّهم الجلسات مع محاميه، وإذا تبيّن للمحكمة أنّه لم يوكّل محامياً للدفاع عنه، تعيّن له محامياً[14]. ولا ينصُّ القانون على تقديم المعونة القضائية في المسائل المدنية.

الخدمات القانونية والمؤسسية

يقدِّم عددٌ من الجهات الحكومية وغير الحكومية خدمات للنساء ضحايا العنف. ويوفر مركز دعم المرأة، التابع للمجلس الأعلى للمرأة، الرعاية للأسرة قبل الزواج وأثناءه وبعده، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية. ويعالج المركز المشاكل القائمة بين الزوجين بهدف تفادي العنف أو القضاء عليه، ويتيح خطاً ساخناً لتقديم المشورة القانونية للنساء ضحايا العنف الأسري. وبالتنسيق مع الجهات المختصّة، يقدم المركز المساعدة القضائية المجانية في القضايا الشرعية كقضايا النفقة والطلاق والحضانة والقضايا المدنية التي تنشأ من العلاقات الزوجية. ويساعد في إحالة الحالات إلى الجهات ذات الصلة لتوفير مزيد من الحماية في حالات تعرّض النساء للإيذاء أو لمساعدة النساء اللواتي يطلبن الدعم الاجتماعي والاقتصادي. وتعمل مكاتب الإرشاد الأسري ضمن المراكز الاجتماعية، وقد تم تفعيلها في جميع محافظات البحرين.

وتُقدَّم الخدمات أيضاً في مركز "عائشة يتيم للإرشاد الأسري" التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين، ومركز "أوال" للاستشارات القانونية والاجتماعية التابع لجمعية "أوال" النسائية، فضلاً عن دار إيواء يؤمّن الحماية للعاملات الأجنبيات الوافدات. ويقدم دار الأمان لضحايا العنف الأسري التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خدمة الإيواء الطارئ للنساء ضحايا العنف ولأبنائهن الصغار. وأُنشِئ مركز حماية الطفل بوصفه هيئة حكومية ومركزية تقدِّم الخدمات الصحية والنفسية والقانونية والأسرية للأطفال الذين يتعرَّضون للعنف والإيذاء البدني أو النفسي والإهمال، إضافةً إلى خدمات الرصد والتحقيق والعلاج والمتابعة.

وفي عام 2022، تعكف الحكومة البحرينية على وضع وتنفيذ برامج التدريب والتوعية بشأن العنف الأسري، بما في ذلك للقضاة. وقد زادت من عدد الشرطيات بين عناصر الشرطة، وأنشأت مكاتب حماية الأسرة في مديريات الشرطة في جميع المحافظات. وأدى تخصيص مبنى مستقل لمحاكم الأسرة وتشكيل مكتب التوفيق الأسري في وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف إلى تحسين عمل مؤسسات إنفاذ القانون وتهيئة البيئة الفضلى للتعامل مع النساء ضحايا العنف.

وتُعِدُّ إدارة مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الآداب العامة، التابعة لوزارة الداخلية، بالتنسيق مع هيئة المعلومات، برامج توعية بشأن قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وإذكاء وعي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في ما يتعلق بمعاملة ضحايا الاتجار، قبل التحقيق وأثناءه وبعده. وفي عام 2015، أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وهيئة تنظيم سوق العمل مركز حماية ودعم العمالة الوافدة، الذي يؤمّن الإيواء لنحو 120 شخصاً من الجنسين، ويمكن زيادة طاقته الاستيعابية ليستقبل حوالي 200 شخص. وقد وصفت الأمم المتحدة المركز بأنه الأول من نوعه في المنطقة العربية. فهو يقدّم، إضافةً إلى الإيواء، خدمات متكاملة صحية ونفسية وقانونية وأمنية واجتماعية، وهو مجهّز بمركزٍ للمكالمات الهاتفية يتلقى الاتصالات بسبع لغات على مدار الساعة.

© Aaftab Sheikh/ iStock via Getty Images Plus

الأهلية القانونية والحياة العامة

02

2. الأهلية القانونية والحياة العامة

ألف. الأهلية القانونية

بموجب قانون جوازات السفر لسنة 2005، يحق للمرأة أن تتقدَّم بطلب جواز سفر أسوةً بالرجل. ولا يشترط سوى على القاصرين الحصول على موافقة ممثليهم القانونيين لهذا الغرض[15]. وللرجال والنساء حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهُوية[16].

ولا يُشترط على المرأة الحصول على إذنٍ من السلطات القضائية أو الإدارية أو من زوجها أو غيرِه من أفراد الأسرة قبل الشروع في إجراءات قانونية في معظم المسائل المدنية. ويعتمد قانون الشركات التجارية لغة محايدة في تحديد شروط تكوين الشركة[17]. وما من قيود قانونية أو تنظيمية تُفرض على المرأة في تسجيل الأعمال التجارية. ويمكن للمرأة أن ترفع دعوى أمام المحكمة[18]، وأن تبرم العقود وتتخذ أي إجراءات قانونية ذات الصلة[19]، وأن تُنشِئ شركة وتكون شريكةً فيها[20] من دون أن تطلب إذناً من طرف ثالث. ومع أنّ المرأة والرجل يتمتعان بحقوق متساوية في الشروع في بعض الإجراءات القانونية في مسائل عائلية أو شخصية محدَّدة، منها تسجيل المواليد والوفيات في الدوائر الرسمية[21] والتبليغ عن الزواج والطلاق[22]، لا تزال المرأة بحاجة إلى إذنٍ للشروع في إجراءات قانونية أخرى مثل الزواج أو الطلاق.

وفي المسائل الجنائية، تُعطي المحكمة شهادة المرأة والرجل الوزن نفسه في معظم الحالات وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية[23] وقانون المرافعات المدنية والتجارية[24]، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات المهمة. فالمادة 29 من قانون الأسرة تشترط "في الشاهد أن يكون ذكراً مسلماً بالغاً عاقلاً، سامعاً للإيجاب والقبول، فاهماً أنّ المقصود بهما الزواج". وتنصّ المادة 140 المتعلقة بشهادة المرأة على أنه "وفقاً للفقه السني تُقبَل شهادة النساء في معرض الإثبات في الزواج والطلاق والضرر والحضانة وغير ذلك مما تطلع عليه النساء غالباً. ووفقاً للفقه الجعفري تُقبَل شهادة النساء في معرض الإثبات في الضرر والحضانة وغير ذلك مما تطلع عليه النساء غالباً". وعليه، يمكن الاستناد إلى شهادة المرأة لإثبات قضية بناءً على المادة 140، إلا أنه يتعذر عليها أن تشهد على إبرام عقد زواج أو فسخه وفقاً لما ورد في المادة 29.

وتؤكد نظمٌ تشريعية الحقوق المتساوية للرجل والمرأة في التملُّك، واستعمال الممتلكات الشخصية والشائعة والأسرية والتصرف فيها. وحق الملكية هو حق يصونه الدستور[25] وينظّمه القانون المدني[26].

باء. المشاركة في الحياة العامة

يكفل دستور البحرين المساواة بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف العامة[27]، وفي ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بدون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية[28]. وللمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتُّع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً للدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون[29]. وتتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في شغل المناصب العامة في السلطتين التنفيذية[30] والقضائية[31].

وفي حين تتألف السلطة التشريعية في البحرين من مجلسين مُعيَّنين ومُنتخبين، لا تُلزم أيٌّ نصوص قانونية، سواء الدستور[32] أو غيره من الأُطر التشريعية[33]، تخصيص حصص إلزامية للمرأة في مقاعد مجلسي الشورى والنواب أو في قوائم المرشحين لهما. ولكنّ الأمر الملكي رقم 59 لسنة 2014 المتعلق بتحديد شروط تعيين أعضاء مجلس الشورى، ينص على أن اختيار أعضاء مجلس الشورى، وهي الغرفة التي يعيّنها ملك البحرين، ينبغي أن يراعي التمثيل المناسب للمرأة.

ولا يحظِّر أي قانون صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات، غير أنَّ القانون بشأن مباشرة الحقوق السياسية يعاقِب على الجرائم المرتكَبة أثناء الانتخابات، سواء في ممارسة حق التصويت أو في الجرائم المرتكَبة بحق المرشحين[34]. وبموجب المادة 1 من القرار بشأن تنظيم الدعاية الانتخابية لانتخابات أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية، على كل مرشح لعضوية هذه المجالس اتّباع القواعد السلوكية المتحضرة في دعايته الانتخابية بدون المساس بشخص أي مرشح آخر أو الإساءة إليه أو الطعن في كفاءته، بصورة مباشرة أو غير مباشرة[35].

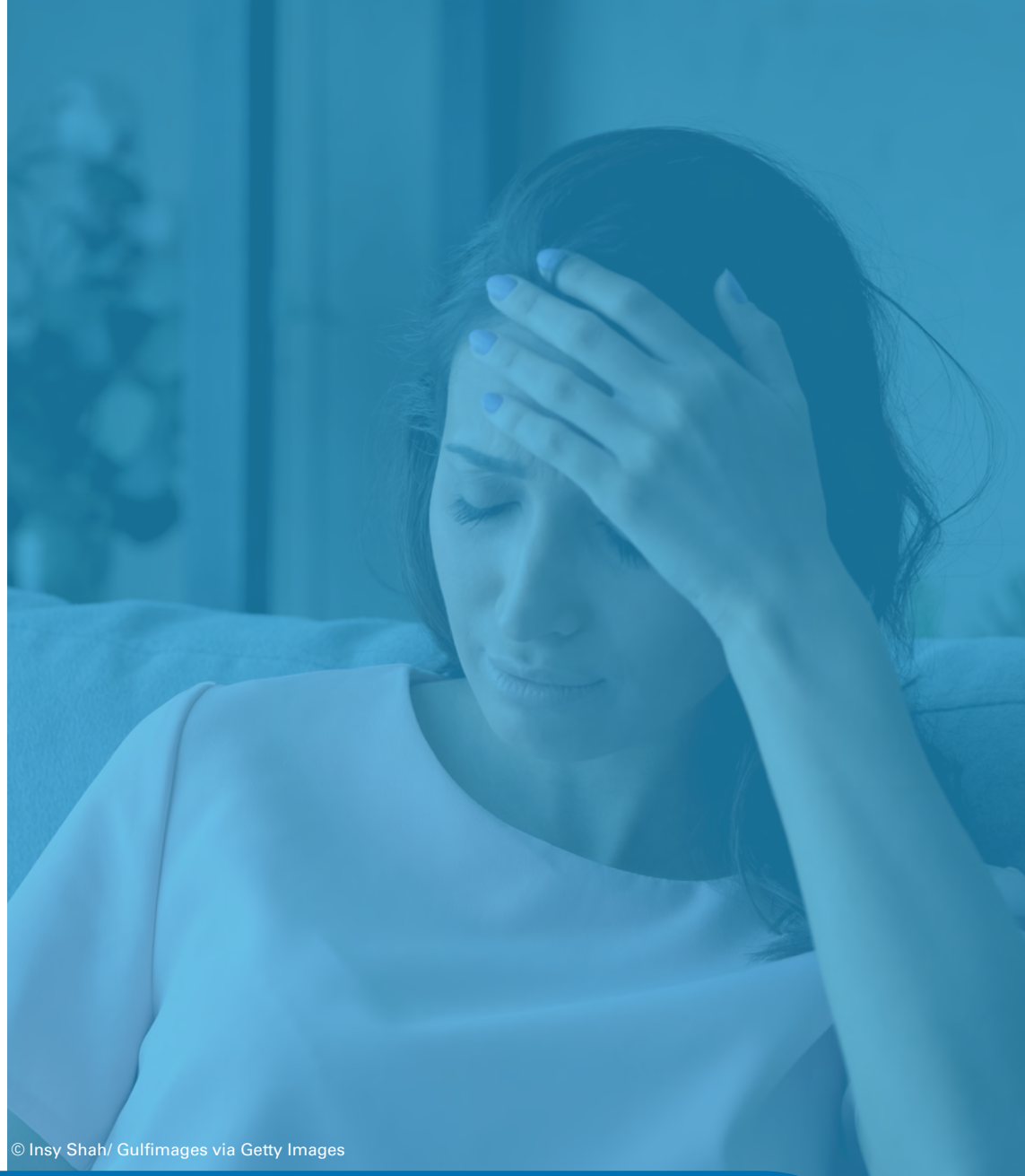

© Insy Shah/ Gulfimages via Getty Images

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

03

3. الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

ألف. الحماية من العنف الأسري

تُعرِّف المادة 1 من قانون الحماية من العنف الأسري رقم 17 لسنة 2015 العنف الأسري على أنه كل فعل من أفعال الإيذاء يقع داخل نطاق الأسرة من قِبل أحد أفرادها ويشمل الإيذاء الجسدي والنفسي والجنسي وفعل الإيذاء الاقتصادي. وبموجب هذا القانون، تُلزَم الحكومة بإنشاء إدارة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (المادة 2) تعمل على تقديم خدمات الإرشاد الأسري والخدمات النفسية والاجتماعية والصحية للضحايا والجناة، وتوفير دُور الإيواء والعلاج والمساعدة القانونية لضحايا العنف الأسري، وتوعية الرأي العام بهذا الشأن، وتنظيم التدريب المتخصّص للمكلفين بإنفاذ هذا القانون من موظفين وقضاة وأفراد النيابة العامة، إضافةً إلى جمع معلومات وافرة عن العنف الأسري ونشرها (المادة 7).

والشرطة ملزمة بتسلُّم البلاغات والشكاوى المتعلقة بالعنف الأسري وكفالة حماية الضحية وسلامتها (المواد من 8 إلى 14)، بما في ذلك ضمان تلقي الضحية العلاج الطبي ونقلها إلى أحد دُور الإيواء الحكومية عند الاقتضاء.

ويجيز القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري للنيابة العامة إصدار أمر حماية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الضحية[36]. ولا ينبغي أن يزيد أمر الحماية عن شهر، ويجوز تجديده بأمر من المحكمة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر في حال انتَهك المعتدي أمر الحماية[37]. ويجوز لأي من طرفي النزاع التظلُّم من أمر الحماية في غضون سبعة أيام من تاريخ إعلانه. ويعاقَب بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر وبغرامة أقصاها مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كلّ من خالف أمر الحماية[38]. ويعاقَب بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة أقصاها مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كلّ من خالف أمر الحماية باستخدام العنف تجاه الضحية[39].

باء. الجرائم "بذريعة الشرف"

تنصّ المادة 334 من قانون العقوبات على عقوبة مخفَّفة لكل شخص (ذكراً أو أنثى) فاجأ زوجه متلبساً بجريمة الزنا، فقتله وشريكه في الحال أو اعتدى عليهما اعتداءً أفضى إلى موت أو عاهة.

جيم. تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث

يتم مقاضاة مرتكبي تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث بموجب قانون العقوبات (المواد من 336 إلى 344) باعتبار الفعل جريمة اعتداء تمسُّ خصوصاً سلامة جسم الغير. وبموجب المادة 337، يعاقَب مرتكب هذا الجرم بالسجن لمدة لا تجاوز سبع سنوات. وإذا أدى الجرم إلى قطع جزء من الجسم أو انفصاله أو بتره أو إلى تعطيل وظيفة إحدى الحواس، يُعَدُّ ذلك ظرفاً مشدِّداً[40].

دال. الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج

يجرِّم قانون العقوبات الزنا ويعاقَب الزوج الزاني بالحبس مدةً لا تزيد عن سنتين. ويقصد بالزوج في حكم هذه المادة من تتوفر فيه هذه الصفة عند وقوع الجريمة، ولو زالت عنه بعد ذلك[41]. ولم يتناول القانون أحكاماً خاصة بالزوج وأخرى خاصة بالزوجة في ما يتعلق بالزنا.

هاء. الاغتصاب

تُعرَّف جريمة الاغتصاب في قانون العقوبات بارتهان الفعل بعدم الموافقة، وتشترط إثبات استخدام القوة البدنية أو الاختراق[42]. ويعاقَب بالسجن المؤبد كلُّ من واقَعَ أنثى بغير رضاها، وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد إذا كانت المجني عليها لم تُتِمَّ السادسة عشرة من عمرها[43]. ويُفترض عدم رضا المجني عليها إذا لم تُتِمَّ الرابعة عشرة من العمر.

ويعاقَب بالحبس لمدة لا تزيد عن عشرين سنة من واقَعَ أنثى أتمَّت الرابعة عشرة من عمرها ولم تُتِمَّ السادسة عشرة برضاها. ويعاقَب بالحبس لمدة لا تزيد عن عشر سنوات من واقَعَ أنثى أتمَّت السادسة عشرة ولم تُتِمَّ الحادية والعشرين برضاها[44].

ويُعتبر ظرفاً مشدِّداً بحكم القانون إذا كان الجاني من أصول المجني عليها أو ولياً عليها أو من الموظفين العموميين، أو إذا تسبَّب الاغتصاب بأن حملت المجني عليها أو زالت بكارتها، وتكون العقوبة الإعدام إذا أفضى الفعل إلى وفاة الضحية[45].

ويعاقَب بالحبس لمدة لا تزيد عن سبع سنوات من اعتدى على عرض شخص بغير رضاه[46]، ويفترض عدم رضا المجني عليه أو عليها في حال عدم إتمام الرابعة عشرة.

ويعفي قانون العقوبات الجاني من الملاحقة القضائية في جرائم الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو الأفعال المنافية للآداب إذا عُقد زواج صحيح بينه وبين المجني عليها. وإذا صدر عليه حكم نهائي قبل عقد الزواج، يوقف تنفيذه وتنتهي آثاره الجنائية[47].

ولا يجرّم قانون العقوبات صراحةً الاغتصاب الزوجي، مع أن القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري يوفّر بعض تدابير الحماية.

واو. التحرُّش الجنسي

بموجب المادة 351 من قانون العقوبات، يعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بالغرامة التي لا تتجاوز عشرين ديناراً كلّ من تعرَّض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو في مكان يقصده آخرون[48].

زاي. العنف في الفضاء الإلكتروني

يجرِّم القانون بشأن جرائم تقنية المعلومات أيَ عمل يشكّل تهديداً لحياة الناس أو أمنهم أو صحتهم، أو أي عمل يمسُّ بسلامة بدن إنسان، ذكراً كان أو أنثى. وينصّ على عقوبة مشدَّدة على أي فعل يَستخدم أو ينشر أو ينتج محتوىً إباحياً موجهاً إلى الأطفال أو يَعرِضَ أطفالاً في محتواه[49]. ولا يتضمّن القانون أحكاماً صريحةً بشأن العنف الإلكتروني الموجَّه ضد النساء والفتيات.

حاء. الاشتغال بالجنس ومكافحة البغاء

يجرِّم قانون العقوبات الاشتغال بالجنس والأنشطة المتعلقة بالبغاء[50]. ويعاقَب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين كلَّ منْ حرَّض آخرين علناً في مكان عام على ممارسة الفجور أو الدعارة[51].

ويقوم مأمورو الضبط القضائي، وهم تابعون للنائب العام وأفراد قوات الأمن العام، بتقصي الجرائم المتعلقة بالبغاء والفجور وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2002 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية (المواد من 43 إلى 46).

طاء. الاتجار بالبشر

بموجب القانون رقم 1 لسنة 2008 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، يقصد بالاتجار بالأشخاص، تجنيد شخص أو نقله أو تنقيله أو إيوائه أو استقباله بغرض إساءة الاستغلال، وذلك عن طريق الإكراه أو التهديد أو الحيلة أو باستغلال الوظيفة أو النفوذ أو بإساءة استعمال سلطة ما على ذلك الشخص أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

وتشمل إساءة الاستغلال، استغلال ذلك الشخص في الدعارة أو في أي شكل من أشكال الاستغلال أو الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

ويُعتبَر اتجاراً بالأشخاص، تجنيد أو نقل أو تنقيل أو إيواء أو استقبال من هم دون الثامنة عشرة أو من هم في حالة ظرفية أو شخصية لا يمكن فيها الاعتماد على رضاهم أو حرية اختيارهم، وذلك بغرض إساءة استغلالهم ولو لم يقترن الفعل بأي من الوسائل المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

وقد أعطت وزارة الداخلية ووزارة العدل وغيرها من مؤسسات وهيئات إنفاذ القانون الأولوية لمكافحة الاتجار بالبشر، واتخذت التدابير التالية:

- إعادة هيكلة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بقيادة الرئيس التنفيذي لهيئة سوق العمل، وفقاً للقرار رقم 7 لسنة 2015. وتضمّ اللجنة ممثلين عن وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والمجلس الأعلى للقضاء، والنيابة العامة، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، ووزارة شؤون الإعلام، وهيئة تنظيم سوق العمل، والجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان.
- شكَّلت اللجنة فريق عمل أُوكلت إليه مهمة وضع مدونة لقواعد السلوك ومبادئ توجيهية للتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر.
- أصدرت اللجنة دليل نظام الإحالة لموظفي دُور الإيواء والهيئات المختصّة الأخرى. ويوضِّح الدليل كيفية التعرُّف على هوية الضحايا والتعامل معهم، والسلوك الأخلاقي والسليم الذي يُنصَح به عند إجراء المقابلات معهم.
- وضعت اللجنة استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر تركِّز على جهود التنسيق بين اللجنة ووكالات إنفاذ القانون بهدف دعم الضحايا، وعلى العلاقات الثنائية والإقليمية ذات الصلة، وعلى التوعية والتدريب. وقد نَظَّمت تدريبات متنوعة للقضاة والنيابات العامة.
- افتتحت اللجنة دار إيواء لضحايا الاتجار يمكنه استقبال 200 شخص في الظروف العادية أو 250 شخص في الحالات الطارئة.
- خُصِّصت أماكن محدَّدة للعمال المنزليين والوافدين من النساء والرجال.
- خُصِّصت أيضاً أماكن خاصة للمشتبه في ضلوعهم في الاتجار بالبشر.

© KanchitDon/ iStock via Getty Images Plus

العمل والمنافع الاقتصادية

04

4. العمل والمنافع الاقتصادية

ينص الدستور على أنّ العمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام وهو حق لكل مواطن. وتُنظَّم قضايا العمل في البحرين بموجب قانون العمل لسنة 2012. وما من هيئة عامة مخصّصة لتلقّي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل إلا أنّ مركز دعم المرأة التابع للمجلس الأعلى للمرأة يتلقى الشكاوى المهنية والعمالية، ويقدم الاستشارات القانونية بشأن إجراءات التظلم الوظيفي وتقديم الشكاوى العمالية إلى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ألف. عدم التمييز في العمل

يؤكد قانون العمل لسنة 2012 أنّ جميع أحكامه تسري على العاملات والعمال بدون أي تمييز بينهم متى تماثلت أوضاع عملهم، وهو يحظّر التمييز في الأجور لمجرد اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة[52]. وتحظّر التعديلات التي تضمنها المرسوم بقانون رقم 59 لسنة 2018 صراحةً التمييز بين العمال بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. ويسري هذا الحظر على جميع العمال بمن فيهم خدم المنازل ومن في حكمهم[53].

وقد تناول قانون العمل مسألة الأجر في الباب السادس، وهو يحظر في المادة 39 منه التمييز في الأجور لمجرد اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. وبموجب المرسوم بقانون رقم 16 لسنة 2021 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم 36 لسنة 2012[54]، أُضيفت فقرة ثانية إلى المادة 39 من قانون العمل في القطاع الأهلي تحظّر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات في العمل ذي القيمة المتساوية وتلغي المادتين 30 و31 اللتين تسمحان لوزير العمل بمنع تشغيل النساء ليلاً وتحديد الوظائف التي يمكن أن تشغلها النساء.

ومع أن قانون الخدمة المدنية لا يتضمَّن أي أحكام صريحة تحظّر التمييز ضد المرأة، يعتمد لغةً محايدة في تنظيم عمل الموظفين المدنيين وحقوقهم وواجباتهم وشروط تعيينهم وترقيتهم[55]. وللرجال والنساء حقوق متساوية في اختيار المهن مثل مزاولة المحاماة[56] أو الطب[57].

© GCShutter/ E+ via Getty Images

باء. القيود على عمل المرأة

نص المرسوم بقانون رقم 16 لسنة 2021 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم 36 لسنة 2012 على إضافة فقرة ثانية إلى المادة 39 من قانون العمل في القطاع الأهلي. وبموجب الفقرة الثانية، يُحظَّر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات في العمل ذي القيمة المتساوية، وتُلغى المادتان 30 و31 اللتان تجيزان لوزير العمل حظر تشغيل النساء ليلاً وتحديد الأعمال التي يجوز أن تشغلها النساء.

ويُلزِم القرار رقم 84 لسنة 2019 صاحب العمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية صحة المرأة الحامل وجنينها متى ما تبيَّن وجود خطر عليهما جراء الأعمال التي تقوم بها. ولا تُفرَض قيود قانونية على العمل الليلي للمرأة إذ نص القرار الوزاري رقم 50 لسنة 2020 على أن المرأة لها الحق نفسه مثل الرجل في مزاولة الأعمال الليلية.

جيم. الحقوق والتأمينات الأسرية والاجتماعية

تستحق العاملة إجازة ولادة مدفوعة الأجر مدتها ستون يوماً حيث نصت المادة 32(أ) من قانون العمل رقم 36 لسنة 2012 على ما يلي: "تحصل العاملة على إجازة وضع مدفوعة الأجر مدتها ستون يوماً، تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليه، بشرط أن تقدم شهادة طبية معتمدة من أحد المراكز الصحية الحكومية أو إحدى العيادات المعتمدة من قِبل صاحب العمل مبيناً بها التاريخ الذي يرجح فيه حصول الوضع. ويجوز للعاملة أن تحصل على إجازة بدون أجر بمناسبة الوضع مدتها خمسة عشر يوماً علاوة على الإجازة السابقة". وبموجب المادة 35 من القانون نفسه، "يكون للمرأة العاملة بعد الانتهاء من إجازة الوضع وحتى يبلغ طفلها ستة أشهر من العمر فترتا رعاية لرضاعة طفلها على ألا تقل مدة كل منهما عن ساعة واحدة، كما يحق لها فترتا رعاية مدة كل منهما نصف ساعة حتى يبلغ طفلها عامه الأول، وللعاملة الحق في ضم هاتين الفترتين وتحسب هاتان الفترتان الإضافيتان من ساعات العمل ولا يترتب عليهما أي تخفيض في الأجر، ويحدّد صاحب العمل موعد فترة الرعاية المشار إليها في الفقرة السابقة وفقاً لظروف العاملة ومصلحة العمل".

وبموجب القرار رقم 1 لسنة 2020 بشأن سريان أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بمرسوم رقم 24 لسنة 1976 على الإجازات الواردة في قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم 36 لسنة 2012، تُحسَب جميع الإجازات الواردة في قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم 36 لسنة 2012 ضمن مدد الاشتراك الخاضعة لأحكام قانون التأمين الاجتماعي بما فيها الإجازة المدفوعة الأجر أو الإجازة بدون أجر التي تحصل عليها المرأة العاملة بمناسبة الولادة أو التي تستحقها المرأة العاملة لرعاية طفلها.

ولا يحصل العامل على إجازة أبوة مدفوعة الأجر بل على إجازة مدتها يوم واحد مدفوعة الأجر إذا رُزِق بولد[58].

والجدير بالذكر أنّ المرسوم بقانون رقم 48 لسنة 2010 بإصدار قانون الخدمة المدنية وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 51 لسنة 2012 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية لا يفرّقان بين حقوق العامل والعاملة. ويجرِّم قانون العمل فصل العمال بسبب الجنس أو المسؤوليات العائلية أو بسبب حمل المرأة العاملة أو ولادتها أو إرضاعها لطفلها[59].

ويمنح قانون الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية المرأة استحقاقاتٍ خاصة، بما فيها إجازة الوضع وإجازة الرضاعة وإجازة غير مدفوعة الأجر لرعاية طفل يقلّ عمره عن ست سنوات. وعَدَّل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 77 لسنة 2013 بإصدار لائحة تحديد الرواتب والمزايا الوظيفية وضوابط استحقاقها للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، سياسةَ صرف العلاوة الاجتماعية بحيث تشمل العاملات المتزوجات.

واستناداً إلى مندرجات قانون التأمين الاجتماعي، كانت تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين والعاملة ببلوغها سن الخامسة والخمسين. ويستحق الزوج معاش زوجته المؤمَّن عليها إذا كان مصاباً بعجز كامل يمنعه من العمل، وتقوم لجنة طبية متخصّصة بالتحقُّق من ذلك مرة كلّ سنتين ما لم تقرر أن حالته غير قابلة للشفاء[60]. ومع صدور القانون رقم 13 لسنة 2022 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم 13 لسنة 1975 بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، مُنِح للرجل والمرأة على السواء بعد بلوغ سن التقاعد الاعتيادي الحق في الاستمرار بالعمل حتى سن الخامسة والستين.

ولا تتيح الدولة أو تموّل دُور الرعاية للأطفال في القطاعين العام والخاص. ويُلزم قانون العمل صاحب العمل الذي يستخدم 50 عاملاً أو أكثر بتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية اللازمة لعماله، وقد تشمل هذه الخدمات رعاية الأطفال[61].

وتكفل لجان تكافؤ الفرص في الجهات الحكومية، التي أُنشئت بموجب تعليمات الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 2014، مراعاة احتياجات المرأة العاملة وإدماجها في السياسات والخطط الوطنية. وقد عُنيت هذه اللجان البالغ عددها 45 لجنة، بوضع اللوائح والمعايير والخطط المتعلقة بتكافؤ الفرص بين الموظفين الحكوميين، وذلك في مجال التوظيف والتدريب والمنح الدراسية والتقدُّم الوظيفي.

دال. التحرُّش الجنسي في مكان العمل

يعاقِب قانون العقوبات صراحةً، في المواد 346 وما يليها، على التحرُّش الجنسي في مكان العمل وغيره من الأماكن، باعتباره سلوكاً مخلاً بالآداب واعتداءً على العرض. وبموجب المادة 348 منه، إذا كان الجاني من الموظفين العموميين، يُعتبَر ذلك ظرفاً مشدّداً. وتجيز المادة 105 من قانون العمل للعامل إنهاء عقد العمل بدون إخطار في حال اعتدى عليه صاحب العمل، أو من ينوب عنه، بقول أو فعل معاقَب عليه قانوناً، أو إذا ارتكب صاحب العمل أو من يمثله أمراً مخلاً بالآداب نحو العامل أو أحد أفراد أسرته. وفي عام 2018، عُدّل قانون العمل بإضافة عقوبة ضد كل عامل أو صاحب عمل أو من يمثّله إذا ارتكب فعلاً من أفعال التحرُّش الجنسي، سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل أو بأي وسيلة أخرى[62]. ويُعتبر إنهاء صاحب العمل لعقد العمل لأحد السببين الواردين في المادة 105 تعسفياً وقد يعلّل طلب التعويض[63].

وبموجب هذا التعديل، يعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة دينار كل عامل أثناء العمل أو بسببه تحرَّش جنسياً بأحد العاملين معه سواء بالإشارة أو القول أو الفعل أو بأية وسيلة أخرى. ويُعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد عن ألف دينار إذا ارتكب صاحب العمل أو من يمثله جريمة التحرُّش. ويُعاقَب على أفعال التحرُّش الجنسي بالقول أو الفعل في مكان العمل بناءً على تشريعات أخرى مثل اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 51 لسنة 2012، ولائحة الموارد البشرية للمحكمة الدستورية الصادرة بقرار رئيس المحكمة الدستورية رقم 22 لسنة 2016.

هاء. العاملات في المنازل

تهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تشمل في نطاقها العاملات المنزليات اللواتي يتعرّضن للعنف والإيذاء والاستغلال، إلى معالجة مسألة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا وإعادة تأهيلهم. ويُحاسَب الجناة على أفعالهم بملاحقتهم قضائياً وإنزال العقوبات بهم[64].

وعلاوةً على ما سبق، يُغرَّم بموجب مرسوم وزاري، صاحب العمل الذي يحجز جواز سفر العامل الأجنبي. وتشمل حقوق العمال المنزليين إمكانية التوسّط في النزاعات المرتبطة بالعمل وحصولهم على عقد عمل.

© young shanahan via Flickr.com

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

05

5. المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

في عام 2017، صدر القانون رقم 19 بشأن قانون الأسرة الذي ينظّم العلاقات الأسرية ويتضمن أحكاماً تسري على الأسر البحرينية من دون أي تمييز. وقد سهّل هذا القانون عملية التقاضي. واستناداً إلى إجراءات محدَّدة، تنظر محاكم الأسرة في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية حسب دين الأطراف المعنية، لكنّها إجراءات لا تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. ووفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، تندرج مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين ضمن اختصاص المحاكم المدنية. أما في ما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية للمسلمين، فتنظر المحاكم الشرعية في النزاعات والدعاوى ذات الصلة[65].

ألف. زواج الأطفال

ينص قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017 على أن سنّ السادسة عشرة هي السن القانونية لزواج الإناث، ولا يأتي على ذكر سنّ الزواج للذكور[66]. ويجوز زواج من هنّ دون هذا العمر بناءً على طلب المعنيين وبعد الحصول على إذن من محاكم الأسرة المختصّة بعد التحقُّق من ملاءمة الزواج[67]. ويتوافق ذلك مع قانون الطفل الصادر بموجب القانون رقم 37 لسنة 2012 الذي نصّ في المادة 4 منه على أن الطفل هو كل من لم يتجاوز ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة. ولا يعتبِر القانون الزواج دون هذه السن سبباً لبطلان عقد الزواج[68]. ويجب على المأذون، وفقاً للقانون، أن يتحقق من استيفاء شروط معينة وتقديم المستندات والأوراق الثبوتية اللازمة لإبرام عقد الزواج وتسجيله. ويشترط في ذلك ألا يقل سن الزوجين عن 16 سنة، علماً أن القانون يسمح بزواج من هم دون هذه السن رهناً بموافقة المحكمة[69].

ويشترط في إبرام عقد الزواج، حصول المرأة على موافقة ولي الأمر الذكر. ووفقاً لقانون الأسرة، يستلزم عقد الزواج السني حضور ولي أمر المرأة وموافقته، ويكون القاضي ولي من لا ولي له[70]. وبالنسبة إلى المرأة الشيعية، ولي أمرها هو أبوها أو جدها لأبيها. وفي حال عدم وجودهما، تستقل المرأة بالزواج إذا كانت بالغة رشيدة وفقاً للمادة 15(2). ولا ولاية على المرأة الشيعية المطلَّقة أو الأرملة التي تعقد زواجاً جديداً. وفي الحالات جميعها، يحظّر تزويج المرأة جبراً بغض النظر عن سنّها[71]. حيث يشترط قانون الأسرة لانعقاد الزواج موافقة الفتاة، وتُعَدُّ هذه الموافقة ركناً من أركان انعقاد الزواج ولا ينعقد بدونها.

© visualspace/ E+ via Getty Images

© mathess/ iStock via Getty Images Plus

باء. إبرام عقد الزواج

ينصّ قانون الأسرة على حقوق متبادلة وغير متساوية للزوجين في إطار حقوقهما والتزاماتهما المشتركة. ويُتوقع من الزوجة أن تطيع زوجها وترعى أولاده وتحفظ بيته مقابل النفقة والحماية، وألا تمتنع عن الإنجاب إلا بإذنه أو لعذر شرعي، وألا تترك مسكن الزوجية بغير عذر شرعي.

ومع أن الدستور يكفل حرية التنقُّل والحق في اختيار مكان الإقامة[72]، يُتوقع من المرأة عموماً، وفقاً لقانون الأسرة، أن تنتقل إلى بيت الزوجية، إلا إذا اشتُرط في عقد الزواج خلاف ذلك[73]. وإذا امتنعت الزوجة عن الانتقال إلى مسكن الزوجية، سقط حقها في النفقة حسبما يرد في المادة 54 من قانون الأسرة.

ويأتي القانون أيضاً على ذكر الأسباب التي تعلل عدم انتقال الزوجة إلى بيت الزوجية[74].

وينظّم القانون المدني الحق في التملّك، بما في ذلك اقتناء الممتلكات العائلية والزوجية[75]. ولا يفرض القانون أي قيود على حق المرأة في التملّك، لا بل يؤكد قانون الأسرة أن الزوج ملزم بعدم التعرُّض لأموال أو ممتلكات زوجته الخاصة أو التصرُّف فيها، وأنَّ الزوجة لديها الحق الكامل في التصرُّف فيها[76]. وتنظم المادة 141 من قانون الأسرة توزيع الممتلكات الزوجية بالتساوي بين الزوجين.

ويجيز قانون الأسرة تعدُّد الزوجات شرط أن يحدِّد الزوج في وثيقة الزواج عدد الزوجات اللواتي في عصمته.

جيم. الطلاق

يحقّ للزوج الشروع في إجراءات الطلاق بسببٍ أو بغير سبب[77]، خلافاً للزوجة، إلا إذا اشتُرط عليه في عقد الزواج.

ويجيز قانون الأسرة للزوجة أن تطلب إنهاء عقد الزواج بالخلع لأسباب محدَّدة، منها على سبيل المثال امتناع الزوج عن الإنفاق عليها أو غيابه المطوّل أو سجنه أو إدمانه على المخدرات والكحول[78]، ولكنها في المقابل تتخلى عن حقوقها المالية، ومنها المهر[79]. وإذا وافقت الزوجة على الخلع، فلها أن تحتفظ بحضانة أولادها إذ لا يجوز أن يكون بدل الخلع التخلي عن حضانة الأولاد[80]. ووفقاً للفقه السني، يُعتبَر الخلع فسخاً ويوقعه القاضي بلفظ الخلع لا بلفظ الطلاق. أما بحسب الفقه الجعفري، فيُعتبَر الخلع طلاقاً بائناً ويقع بلفظ الخلع أو بلفظ الطلاق.

دال. الولاية وحضانة الأطفال

يُعطَى الآباء، وفقاً لأحكام قانون الأسرة، الأولوية في الولاية على أولادهم[81]. وفي ما يتعلق بحضانة الأطفال، وبناءً على المادة 126، تُعطَى الأولوية للأم ما دامت مسلمة وسليمة الصحة والعقل. وتنتهي حضانة المرأة السنية لابنها ببلوغه سن الخامسة عشرة ولابنتها عندما تتزوج. وإذا بلغ الابن سن الخامسة عشرة، أو بلغت الابنة سن السابعة عشرة ولم تتزوج، يكون لهما خيار العيش مع من يشاءان من الأبوين. وتنتهي حضانة الأم الشيعية عندما يبلغ ابنها أو ابنتها السابعة من العمر، لتنتقل بعدئذٍ إلى الأب. وعند بلوغ الابنة سن التاسعة وبلوغ الابن سن الخامسة عشرة، يجوز لهما اختيار العيش مع من يشاءان من الأبوين[82].

هاء. الميراث

الميراث حقٌّ مكفول تحكمه الشريعة الإسلامية، وذلك بناءً على المادة 5 من الدستور والمادة 909 من القانون المدني.

وللنساء حصص وأنصبة إرثية محفوظة تختلف باختلاف رابط القرابة مع المتوفي.

واو. الجنسية

لا تتمتع الأم البحرينية بالحق في إعطاء جنسيتها إلى أولادها خلافاً للأب. فوفقاً للمادة 4 من المرسوم بقانون رقم 12 بتعديل قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963، يعتبر بحرينياً تلقائياً منْ كان أبوه بحرينياً. أما الأم، فلا يمكنها إعطاء جنسيتها البحرينية إلا إذا كان طفلها مجهول الأب أو لم تثبت نسبته لأبيه قانوناً[83].

ويجوز للرجل البحريني أن يمنح جنسيته إلى زوجته غير البحرينية شرط استيفاء شروط معينة، غير أن القانون لا ينصّ تحديداً على منح المرأة البحرينية جنسيتها إلى زوجها الأجنبي[84].

وقد اعتُمد عددٌ من الأحكام القانونية لحماية غير البحرينيات المتزوجات من بحرينيين، وأطفال البحرينيات المتزوجات من أجانب، يُذكر منها كفالة الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي والعجز[85]. ويحق لأولاد المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني الحصول على تأشيرة دخول إلى البلد والإقامة فيه على أساس جنسية الأم. ويحق للملك منح الجنسية البحرينية لطفل الأم البحرينية بناءً على معايير محدّدة.

© dragana991/ iStock via Getty Images Plus

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

06

6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

ألف. الرعاية الصحية للأمهات

بموجب الدستور، لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتُعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية[86].

ويكفل قانون الصحة العامة وتوجيهات وزارة الصحة حصول جميع النساء والفتيات على خدمات رعاية الأمومة[87]، أياً كان وضعهنَّ العائلي، وبدون إذن أو موافقة طرف ثالث (مثل الزوج أو الولي أو مقدمي الخدمات الصحية)[88].

وقد أولت وزارة الصحة في مملكة البحرين اهتماماً خاصاً لصحة المرأة من خلال تخصيص عيادات تُعنى بصحة المرأة وذلك من خلال تنفيذ برامج للكشف المبكر عن العديد من الأمراض التي قد تصيب المرأة وإجراء الفحوصات الدورية التي تسهم في الكشف المبكر عن بعض الأمراض[89].

باء. وسائل منع الحمل

بحسب المبادئ التوجيهية للرعاية بعد الولادة والإجهاض، تتاح لجميع النساء خدمات منع الحمل بغض النظر عن وضعهنَّ العائلي وبدون الحاجة إلى إذن من طرف ثالث[90]. ولا يتناول أي قانون أو لائحة تَّنظيمية الحصول على وسائل منع الحمل في الحالات الطارئة.

جيم. الإجهاض

لا يجيز قانون العقوبات الإجهاض إلا بمشورة طبيب (المواد من 321 إلى 323) وعند الضرورة لإنقاذ حياة المرأة[91]. ويُشترط الحصول على إذن ثلاثة أطباء استشاريين لإجراء الإجهاض في مستشفى حكومي أو خاص مصرّح له بذلك وعلى يد طبيب اختصاصي في أمراض النساء والولادة وبعد أخذ موافقة ولي أمر المرأة الحامل[92]. ويعتبر الإجهاض غير قانوني إذا أجهضت

© alexis84/ iStock via Getty Images Plus

المرأة الحامل نفسها بدون مشورة طبيب أو معرفته، فتعاقَب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز 50 ديناراً، أو إذا أجهضها أحدٌ بدون رضاها.

ولا يجيز أي تشريع الإجهاض لضحايا الاغتصاب. ووفقاً للمبادئ التوجيهية للرعاية ما بعد الولادة والإجهاض، لا تُفرض أي قيود على فئة معينة من النساء أو الفتيات للحصول على الخدمات المذكورة في المبادئ التوجيهية. ولا يرد ذكر أي قيود على حصول النساء اللواتي يجرين إجهاضاً غير قانوني على تلك الخدمات[93]. ومن الخدمات التي تُقدَّم للمرأة في الرعاية الصحية الأولية، خدمة فحص بعد الولادة وفحص ما بعد الاجهاض، حيث تتم معاينة المرأة الحامل بعد حوالي 6 إلى 8 أسابيع بعد الحمل أو الاجهاض.

دال. التثقيف في مجال الصحة الجنسية

لا يَفرض أي قانون أو لائحة تنظيمية إدراج التثقيف الجنسي الشامل في المناهج الدراسية الوطنية.

هاء. الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة

يكفل قانون الوقاية من مرض متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز) وحماية حقوق الأشخاص المتعايشين معه إجراء الفحوص والاختبارات وتوفير المشورة الطوعية لجميع المصابين، بصرف النظر عن نوع جنسهم وحالتهم الزوجية وبدون إذنٍ من طرف ثالث[94].

واو. الميل الجنسي والقضايا ذات الصلة

لا تُجرّم العلاقات الجنسية بين شخصين من جنس واحد صراحةً، غير أن القانون يعاقِب بوجه عام على التحريض على الفجور والأفعال المنافية للحشمة المرتكَبة علناً والأفعال المخالفة للآداب العامة.

التشريعات

- ميثاق العمل الوطني. https://bit.ly/3UWAYS7.
- دستور مملكة البحرين وتعديلاته. https://leap.unep.org/sites/default/files/legislation/bah117079Ar.pdf.
- مرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976 بإصدار قانون العقوبات. http://www.undp-aciac.org/publications/ac/compendium/bahrain/criminalization-lawenforcement/crimlaw-76-ar.pdf.
- قانون رقم 1 لسنة 2008 بشأن مكافحة الإتجار بالأشخاص. https://bit.ly/3hG7VnN.
- قانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي. https://bit.ly/3O7KShU.
- مرسوم بقانون رقم 59 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي. https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/110318/137175/F874282453/BHR110318.pdf.
- مرسوم بقانون رقم 48 لسنة 2010 بإصدار قانون الخدمة المدنية. https://bit.ly/3EtHZV9.
- قانون رقم 13 لسنة 1975 بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة. https://www.bahrainlaw.net/topic-t1172.html#p1306.
- قانون رقم 37 لسنة 2012 بإصدار قانون الطفل. https://www.lloc.gov.bh/HTM/K3712.htm.
- قانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري. http://www.arabwomenorg.org/MediaFiles/Landing/files/bahrain-law-2015.pdf.
- قانون رقم 19 لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة. https://www.lloc.gov.bh/HTM/K1917.htm.
- قرار رقم 1 لسنة 2016 بشأن لائحة المأذونين الشرعيين وأحكام توثيق المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية. https://www.sjc.bh/website/doc_print/R0116.pdf.
- مرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2001 بإصدار القانون المدني. https://www.bahrain.bh/wps/wcm/connect/ac0588de-d621-4033-9a47-28b4f74b043e/civilLawAR.pdf?MOD=AJPERES.
- مرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1986 بشأن الإجراءات أمام المحاكم الشرعية. https://www.sjc.bh/website/doc_print/L-8626.pdf.
- مرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2002 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية. https://www.sjc.bh/website/doc_print/L0246.pdf.
- مرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1971 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية. https://www.sjc.bh/website/doc_print/L-7112.pdf.
- مرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2001 بإصدار قانون الشركات التجارية. https://wipolex.wipo.int/ar/text/554000.
- مرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1980 بإصدار قانون المحاماة. https://www.sjc.bh/website/doc_print/L-8026.pdf.
- مرسوم بقانون رقم 42 لسنة 2002 بإصدار قانون السلطة القضائية. https://www.sjc.bh/website/doc_print/L1524.pdf.

- مرسوم بقانون رقم 15 لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب. https://www.bahrain.bh/wps/wcm/connect/12483589-88ba-426c-904a-b88bdaa8c1be/shuraAmdCouncilLawAR.pdf?MOD=AJPERES.
- قرار بشأن تنظيم الدعاية الانتخابية لانتخابات أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية. http://www.alwasatnews.com/elections/page/465373.html.
- مرسوم بقانون رقم 7 لسنة 1977 في شأن الإحصاء والتعداد. https://bit.ly/3X1CXXq.
- مرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2014 بشأن جرائم تقنية المعلومات. https://bit.ly/3g3qUYV.
- قانون رقم 34 لسنة 2018 بإصدار قانون الصحة العامة. https://bit.ly/3hFXroo.
- قانون رقم 1 لسنة 2017 بشأن وقاية المجتمع من مرض متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز) وحماية حقوق الأشخاص المتعايشين معه. https://bit.ly/3TBTjmB.
- قانون رقم 46 لسنة 2006 بشأن بطاقة الهوية. https://bit.ly/3E2VHwR.
- المرسوم بقانون رقم 12 بتعديل قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963. http://sub.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=126644.
- قانون رقم (18) لسنة 2014 بإصدار قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل. https://legalaffairs.gov.bh/HTM/K1814.htm.

المراجع

Ace Project, Bahrain. http://aceproject.org/regions-en/countries-and-territories/BH/default?set_language=en.

"Al-Ansari: The rate of program implementation for the strategy to protect women from violence has reached 46 per cent", Al-Ayam, 28 December 2017. http://www.alayam.com/alayam/local/693342/News.html

Bahrain, National Report of the Kingdom of Bahrain on Progress Made in the Implementation of Beijing Declaration and Platform for Action +20 (2014). https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/13235Bahrain_review_en_Beijing20.pdf

Bahrain Centre for Human Rights, Submission to the Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (July 2013). http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/BHR/INT_CEDAW_NGO_BHR_14750_E.pdf.

Bahrain Human Rights Monitor, "Violence against Women in Bahrain: Light at the End of the Tunnel". http://www.bahrainmonitor.org/views/w-016-01.html

Hamada, S., "Bahrain Offers Women No Protection from Spousal Rape". https://wunrn.com/2009/06/bahrain-spousal-rape-marital-sexual-abuse-divorce/

Inter-Parliamentary Union, Bahrain country profile. https://data.ipu.org/content/bahrain?chamber_id=13566.

Musawah, Thematic Report on Article 16: Bahrain (February 2014). https://www.musawah.org/resources/musawah-thematic-report-bahrain-cedaw57-2014/

Supreme Council for Women, "Al Ansari: Prohibiting Bahraini Women from Passing their Nationality to their Children…is not aligned with the legal advancements of the country", 30 April 2017. https://www.scw.bh/ar/MediaCenter/News/CouncilNews/Pages/2017-4-30-01.aspx

Supreme Council for Women, National Plan for the Advancement of Women 2013-2022. https://www.scw.bh/en/AboutCouncil/NationalPlan/Pages/default.aspx

Supreme Council Women, The National Strategy to Protect Women from Family Violence (2015). https://www.scw.bh/en/InformationCenter/Pages/nsdv.aspx

Supreme Council Women, Database and National Statistics on Domestic Violence "Takatuf". https://www.scw.bh/ar/WomenNeeds/National-model/Pages/takatuf2017.aspx

Supreme Council for Women, Legislative Achievements. https://www.scw.bh/en/WomenFiles/Pages/File6.aspx.

United Nations CEDAW Committee, Concluding observations on the third periodic report of Bahrain. 10 March 2014. https://wbl.worldbank.org/content/dam/documents/wbl/2020/sep/Bahrain.pdf

World Bank, Women, Business and the Law report: Bahrain 2020. https://wbl.worldbank.org/content/dam/documents/wbl/2020/sep/Bahrain.pdf

الحواشي

1 مرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2002.
2 المرسوم بقانون هو نصّ تشريعي يصدره الملك بين دورات انعقاد كل من مجلس الشورى ومجلس النواب أو في فترة حلّ مجلس النواب إذا اقتضى الأمر الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير.
3 دستور البحرين لسنة 2002.
4 مرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2001 بإصدار القانون المدني، المادة 1(ب).
5 يمكن الاطلاع على التشريعات في الموقع الإلكتروني لهيئة التشريع والرأي القانوني: https://www.lloc.gov.bh/
6 أمر ملكي رقم 36 لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري رقم 44 لسنة 2001 بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة، المادة 3.
7 المجلس الأعلى للمرأة، الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022). https://www.scw.bh/ar/AboutCouncil/NationalPlan/Documents/plan2015.PDF.
8 المجلس الأعلى للمرأة، الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري (2015). https://www.scw.bh/ar/InformationCenter/Pages/women'sinformaiton.aspx.
9 المرجع نفسه.
10 المرجع نفسه.
11 المجلس الأعلى للمرأة، إحصائيات ومؤشرات المرأة البحرينية. https://www.scw.bh/ar/InformationCenter/Databases/Pages/default.aspx.
12 المجلس الأعلى للمرأة، قاعدة البيانات والاحصائيات الوطنية للعنف الأسري "تكاتف" (2017). https://www.scw.bh/ar/InformationCenter/Databases/Pages/takatuf2017.aspx.
13 دستور البحرين لسنة 2002، المادة 20.
14 مرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2002 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية، المادتان 61 و216.
15 قانون رقم 21 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 11 لسنة 1975 بشأن جوازات السفر، المادة 13.
16 قانون رقم 46 لسنة 2006 بشأن بطاقة الهوية، المادة 1.
17 مرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2001 بإصدار قانون الشركات التجارية، المادة 1.
18 مرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1971 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، المادة 23.
19 مرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2001 بإصدار القانون المدني، المادتان 72 و769.
20 مرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2001 بإصدار قانون الشركات التجارية، المادة 1.
21 قانون رقم 7 لسنة 2019 بتنظيم تسجيل المواليد والوفيات، المواد 5، و7، و11.
22 United Nations Statistics Division, Technical Report on the Status of Civil Registration and Vital Statistics: ESCWA Region, United Nations, p. 24. https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/crvs/documents/Technical_report_ESCWA_Final.pdf.
23 مرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2002 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية، المواد من 114 إلى 127.
24 مرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1971 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.
25 دستور البحرين لسنة 2002، المادة 9.
26 القانون المدني رقم 19 لسنة 2001، المواد 72 و769 و772، ومن 777 إلى 784، ومن 809 إلى 813.
27 المرجع نفسه، المادة 16.
28 المرجع نفسه، المادة 5(ب).
29 دستور البحرين لسنة 2002، المادة 1(ه).
30 المرجع نفسه، المواد 45 و53 و57.

31 مرسوم بقانون رقم 42 لسنة 2002 بإصدار قانون السلطة القضائية، المادتان 22 و57.
32 دستور البحرين لسنة 2002، المواد 18 و53 و57.
33 مرسوم بقانون رقم 15 لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب، المادتان 2 و11.
34 مرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، المادة 30.
35 قرار وزاري رقم 77 لسنة 2006 بشأن تنظيم الدعاية الانتخابية لانتخابات أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية، المادة 1.
36 القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري، المادة 15.
37 المرجع نفسه، المادة 16.
38 المرجع نفسه، المادة 17.
39 المرجع نفسه، المادتان 16 و17.
40 مرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976 بإصدار قانون العقوبات.
41 المرجع نفسه، المادة 316.
42 المرجع نفسه.
43 المرسومان التشريعيان رقم 7 لسنة 1985 ورقم 1 لسنة 1986.
44 مرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976 بإصدار قانون العقوبات، المادة 345.
45 المرجع نفسه، المادتان 348 و349.
46 المرجع نفسه، المادة 346.
47 المرجع نفسه، المادة 353.
48 المرجع نفسه، المادة 351.
49 مرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2014 بشأن جرائم تقنية المعلومات، المادتان 3 و10.
50 مرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976 بإصدار قانون العقوبات، المواد من 324 إلى 330.
51 المرجع نفسه، المادة 329.
52 قانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي، المادتان 29 و39.
53 مرسوم بقانون رقم 59 لسنة 2018، المادة 2.
54 مرسوم بقانون رقم 16 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم 36 لسنة 2012.
55 مرسوم بقانون رقم 48 لسنة 2010 بإصدار قانون الخدمة المدنية، المواد 2 و11 و14.
56 مرسوم بقانون رقم 26 لسنة 1980 بإصدار قانون المحاماة، المادة 2.
57 الدستور، المادة 13؛ مرسوم بقانون رقم 7 لسنة 1989 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان، المادتان 2 و6.
58 قانون العمل لسنة 2012، المادة 63(ب).
59 قانون العمل لسنة 2012، المادة 104.
60 مرسوم بقانون رقم 24 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمين الاجتماعي، المادتان 34 و86.
61 قانون العمل لسنة 2012، المادة 176.
62 مرسوم بقانون رقم 59 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، المادة 2.
63 قانون العمل لسنة 2012، المادة 99(د).
64 United States Department of State, 2015 Trafficking in Persons Report: Bahrain, https://www.refworld.org/docid/55b73c1615.html.
65 قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية، المادة 1.
66 القانون رقم 19 لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة.
67 المرجع نفسه، المادة 20.
68 المرجع نفسه، المادة 28.
69 قرار رقم 1 لسنة 2016 بشأن لائحة المأذونين الشرعيين وأحكام توثيق المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية.
70 قانون رقم 19 لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة، المادة 15.
71 المرجع نفسه، المادة 17.

72 دستور البحرين لسنة 2002، المادة 19.
73 قانون رقم 19 لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة، المادة 59.
74 المرجع نفسه، المواد من 54 إلى 56.
75 القانون المدني رقم 19 لسنة 2001، المواد 72 و769 و772، ومن 777 إلى 784، ومن 809 إلى 813.
76 قانون رقم 19 لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة، المادة 39(ب).
77 المرجع نفسه، المادة 81(أ).
78 المرجع نفسه، المواد 98 و106 و107 و111.
79 المرجع نفسه، المادة 95.
80 المرجع نفسه، المادة 96.
81 المرجع نفسه، المادتان 133 و134.
82 قانون الأسرة، المادتان 124 و125.
83 نصّت المادة 4(ب) من قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 على ما يلي: "يعتبر الشخص بحرينياً إذا ولِد في البحرين أو خارجها وكانت أمه بحرينية عند ولادته، على أن يكون مجهول الأب أو لم تثبت نسبته لأبيه قانوناً".
84 قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963، المادة 7.
85 القانون رقم 35 لسنة 2009 بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية، والقانون رقم 22 لسنة 2017 بتعديل المادة 2 من القانون رقم 74 لسنة 2006 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين.
86 دستور البحرين لسنة 2002، المادة 8.
87 وزارة الصحة، الصحة الإنجابية. https://www.moh.gov.bh/Services/ReproductiveHealth.
88 القانون رقم 34 لسنة 2018 بإصدار قانون الصحة العامة، المادة 59.
89 وزارة الصحة، فحوصات المرأة المتوفرة في المراكز الصحية. https://www.moh.gov.bh/Blog/Article/Details/54.
90 Guideline for postnatal and postabortal care in primary health care settings and outpatient clinics in the Kingdom of Bahrain, p. 16. https://abortion-policies.srhr.org/documents/countries/07-Bahrain-Guidelines-Post-abortal-Ministry-of-Health-2009.pdf#page=1.
91 UNESCO, Ethics and Law in Biomedicine and Genetics: An Overview of National Regulations in the Arab States, Cairo, 2011, p. 74.
92 مرسوم بقانون رقم 7 لسنة 1989 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان، المادة 6.
93 Guideline for postnatal and postabortal care in primary health care settings and outpatient clinics in the Kingdom of Bahrain, p. 16. https://abortion-policies.srhr.org/documents/countries/07-Bahrain-Guidelines-Post-abortal-Ministry-of-Health-2009.pdf#page=1.
94 قانون رقم 1 لسنة 2017 بشأن وقاية المجتمع من مرض متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز) وحماية حقوق الأشخاص المتعايشين معه، المادتان 2 و3.

المصفوفة ومعايير الترميز

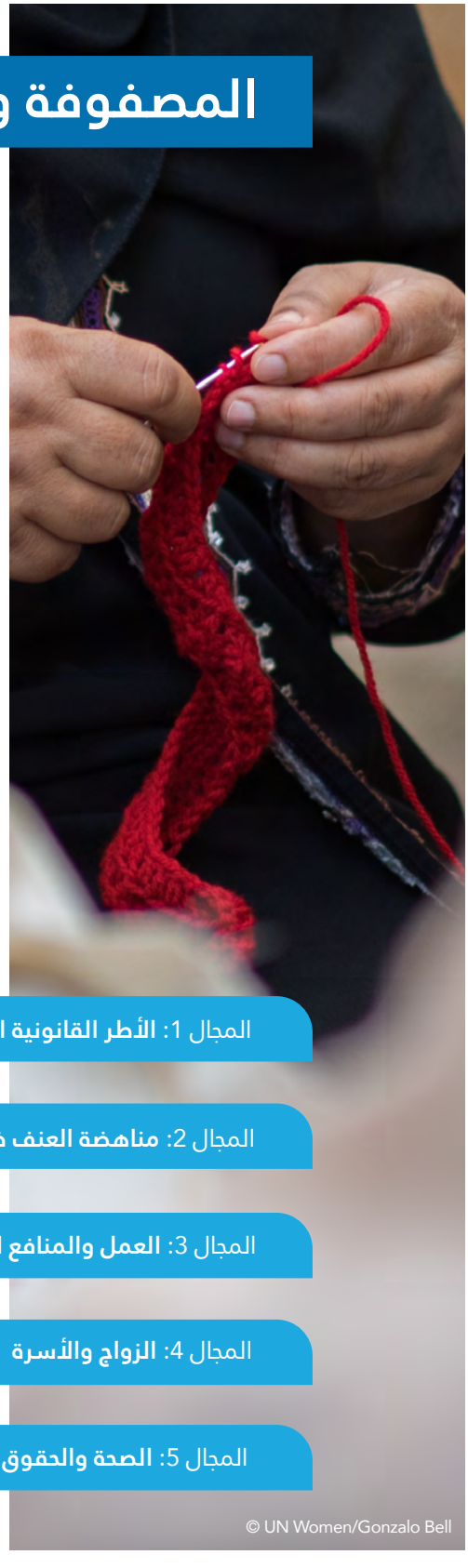

نعم

ينص القانون على مساواة النوع الاجتماعي و/أو الحماية من العنف.

جزئياً

تمت معالجة بعض جوانب القانون المتعلقة بعدالة النوع الاجتماعي، ولكن ما زالت هناك فجوات جسيمة. وما زال القانون يورد بعض الأوجه الهامة من عدم مساواة النوع الاجتماعي التي يجب معالجتها و/أو هناك فجوات جسيمة في الحماية القانونية من العنف.

لا

لا ينص القانون على مساواة النوع الاجتماعي و/أو الحماية من العنف غير متوفرة أو أنها موجودة ولكن بمستوى متدنٍ.

لا تتوفر أي بيانات.

لا يغطي القانون هذه المسألة.

المجال 1: **الأطر القانونية الرئيسية والحياة العامة**

المجال 2: **مناهضة العنف ضد المرأة**

المجال 3: **العمل والمنافع الاقتصادية**

المجال 4: **الزواج والأسرة**

المجال 5: **الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية**

© UN Women/Gonzalo Bell

المجال 1: الأطر القانونية الرئيسية والحياة العامة

التعزيز

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

- تم التصديق عليها بدون تحفظات.
- تم التصديق عليها مع تحفظات.
- لم يتم التصديق عليها.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

- تشير مواد في الدستور صراحةً إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة.
- يورد الدستور بعض الإشارات الصريحة أو الضمنية إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة، لكنه ينصّ على حقوق محدودة أو غير متكافئة للمرأة.
- لا تتناول أي مواد في الدستور مسألة المساواة بين الجنسين أو التمييز ضد المرأة.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين القانون العرفي والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو الدستور ويُعلَن بطلان القانون ذي الصلة.
- لا تتناول التشريعات أو السوابق القضائية مسألة صلاحية القانون العرفي المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.
- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين القانون العرفي والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو القانون العرفي.
- القانون العرفي ليس مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو الدستور ويُعلَن بطلان القانون ذي الصلة.
- لا تتناول التشريعات أو السوابق القضائية مسألة صلاحية قانون الأحوال الشخصية المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.
- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو قانون الأحوال الشخصية.
- قانون الأحوال الشخصية ليس مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نظم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

- يحدّد القانون بوضوح ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها
- يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها
- يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، ويجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة، ويعترف بالتمييز المباشر وغير المباشر ويحظّرهما.

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، ويجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة عموماً، ولكنّه لا يفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر ولا يذكرهما.

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، بدون الاعتراف بدور النظم غير الرسمية في تعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان وصونها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز؛ أو لا يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز.

لا يحدد القانون ولاية نُظم العدالة غير الرسمية واختصاصها.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

هناك قانون يجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة، ويعترف بالتمييز المباشر وغير المباشر ويحظّرهما.

هناك قانون عام يحظّر التمييز، ولكنه لا يفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر ولا يأتي على ذكرهما.

ليس هناك قانون يحظّر أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

هناك نصّ صريح يؤكد على المساواة بين المرأة والرجل في تولي المناصب العامة والسياسية ويمنع التمييز في هذا الشأن.

ليس هناك أحكام تحظّر على المرأة تولي المناصب العامة والسياسية، ولكن ليس هناك تأكيد إيجابي على هذا الحق.

هناك أحكام قانونية تمنع صراحةً المرأة من التمتع بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية ومن إمكانية الوصول إليها.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

هناك أنظمة مشرّعة و/أو دستورية إلزامية تخصّص حصصاً للمرأة في مقاعد البرلمان الوطني تفي بالحد الأدنى من المعيار الدولي الموصى به، ألا وهو 30 في المائة من المقاعد، أو تتجاوزه.

هناك أنظمة مشرّعة و/أو دستورية إلزامية تخصّص حصصاً للمرأة في مقاعد البرلمان الوطني لا تفي بالحد الأدنى من المعيار الدولي الموصى به، ألا وهو 30 في المائة من المقاعد، أو اعتمدت الدولة نظام الحصص الطوعي.

ليس هناك أحكام قانونية بشأن حصص المرأة في مقاعد البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

هناك قانون يجرّم صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة و/أو الانتخابات.

هناك قانون يجرّم صراحةً العنف في السياسة و/أو الانتخابات بدون الإشارة الصريحة إلى العنف ضد المرأة.

ليس هناك قانون يجرّم أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

الإنفاذ والرصد

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

هناك أحكام في الدستور/قوانين أخرى تكفل الحق في المعونة القانونية وفي تقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني، والمساعدة المالية، والمشورة القانونية) في المسائل الجنائية.

هناك أحكام مبهمة، لكن ليس هناك إشارة صريحة إلى تقديم المعونة القانونية.

ليس هناك أحكام تكفل المعونة القانونية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

هناك أحكام في الدستور/قوانين أخرى تكفل الحق في المعونة القانونية وفي تقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني، والمساعدة المالية، والمشورة القانونية) في المسائل المدنية/الأسرية.

هناك أحكام مبهمة، لكن ليس هناك إشارة صريحة إلى تقديم المعونة القانونية.

ليس هناك أحكام تنصّ على كفالة المعونة القانونية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض المسائل المدنية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في كافة المسائل المدنية.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل في جميع المحاكم (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر محاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم الدينية والمدنية والجنائية ومحاكم الأسرة).

لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل في معظم الحالات، لكن لا تزال هناك استثناءات كبيرة.

ليس لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة خلافاً لشهادة الرجل في معظم الحالات.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

ينصّ القانون صراحةً على إنتاج ونشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس.

تذكر القوانين العامة للإحصاءات بوضوح نوع الجنس بوصفه مجالاً يتعين مسحه، غير أنها لا تلزم بإنتاج و/أو نشر هذه الإحصاءات أو توجبه.

ليس هناك تشريع يشير إلى الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض المسائل الشخصية/الأسرية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات قانونية في كافة المسائل الشخصية/الأسرية.

هل هناك حوافز لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، أو حصص إلزامية بحيث تفرض عقوبات في حال عدم الامتثال؟

هناك حصص إلزامية للنساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية بحيث تفرض عقوبات في حال عدم الامتثال أو هناك حوافز للأحزاب لإدراج النساء في قوائم المرشحين.

هناك حصص إلزامية لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، لكن ليس هناك عقوبات في حال عدم الامتثال.

ليس هناك تشريع يلزم الأحزاب بتخصيص حصص إلزامية لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، ولا ينصّ أي تشريع على حوافز للأحزاب للقيام بذلك.

المجال 2: مناهضة العنف ضد المرأة

التعزيز

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف البدني. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل كافة أشكال العنف البدني و/أو لا يتيح للمرأة الحصول على تدابير الحماية.

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف الجنسي. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل العنف الجنسي؛ و/أو لا يسّر حصول المرأة على تدابير الحماية.

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل العنف النفسي/العاطفي، ولا يجرّم العنف الأسري و/أو لا يمكّن المرأة من الحصول على تدابير الحماية.

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

هناك قانون بشأن العنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي، و/أو لا يتيح للمرأة الحصول على تدابير الحماية.

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

التحرش الجنسي معرّف في التشريعات ويحظّره القانون الجنائي أو قانون العمل.

التحرش الجنسي غير معرّف في التشريعات، غير أنه ترد في القانون الجنائي أو قانون العمل عقوبات قد توفر بعض الحماية.

هناك حد أدنى من الحماية أو لا حماية على الإطلاق من التحرش الجنسي في القانون الجنائي أو قانون العمل.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يستند القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إلى عدم الرضا ولا يشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.

يستند القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إلى عدم الرضا ويشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.

يشترط القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج أو يصفها بجريمة "شرف" أو جريمة ضد الأسرة. وليس هناك إشارة صريحة إلى عدم الرضا باعتباره عنصراً من عناصر الجريمة.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرّئ مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.	يبرّأ الجاني إذا تزوج الضحية في ظروف محدودة، مثلاً نتيجة إنفاذ القانون العرفي أو وجود ثغرات في القوانين الجنائية تسمح بالتبرئة عندما تكون الضحية فتاة دون السن المقررة قانوناً.	يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرّئ مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

يتناول القانون الجنائي صراحةً الاغتصاب الزوجي ويُجرّمه.	يُحاكم الاغتصاب الزوجي أحياناً بموجب القانون الذي يرعى جريمة الاغتصاب أو غيره من القوانين.	يفسّر النظام القانوني التعريف القانوني للاغتصاب الوارد في القانون الجنائي/ الشريعة الإسلامية باعتبار أنه يستبعد الاغتصاب الزوجي.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

لا يجرّم القانون فعل الزنا.	لا يجرّم القانون الجنائي فعل الزنا، لكن تطبّق العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.	يجرّم القانون فعل الزنا.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

ليس هناك نصّ يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف".	ألغي بعض الأحكام التي تسمح بتخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، ولكن لا تزال هناك ثغرات.	هناك نصّ يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف".

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

ترد في القانون بوضوح الأحكام القانونية لأوامر الحماية المدنية والجنائية التي تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية.	نوع واحد فقط من أوامر الحماية ممكن.	ليس هناك أحكام لإنفاذ أوامر الحماية، أو إذا كانت هناك أوامر حماية فهي تؤدي إلى احتجاز الضحايا/الناجيات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

هناك قوانين شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر تنصّ على تدابير عقابية وحمائية ووقائية.	تُجرَّم بعض الأشكال المتمايزة للاتجار، مثل الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، ولكن لا يلزم القانون باتخاذ تدابير حمائية ووقائية.	ينصّ القانون الجنائي على حد أدنى من جرائم الاتجار بالبشر أو لا ينصّ على أي جرائم في هذا الشأن.

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

يحظّر أو يجرّم تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.	تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث فعلٌ تنظّمه اللوائح ولكنها لا تجرّمه. ويُمارس فعل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وهو غير محظور.	ليس هناك حالات موثقة. وليس هناك أي حظر قانوني.

هل يجرّم الاشتغال بالجنس والبغاء؟

لا يجرّم الأشخاص الذين يبيعون الجنس/ يشتغلون بالجنس.	يجرّم الاشتغال بالجنس، رهناً باستثناءات تجيزه في بعض المجالات الخاضعة للإشراف التنظيمي.	تجرّم قوانين مكافحة البغاء الأشخاص الذين يبيعون الجنس/يشتغلون بالجنس.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

لا يجرّم القانون العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين. ولا تطبّق الشرطة القوانين الجنائية (مثل الفجور، والفحش، والسلوك غير الأخلاقي) فيما يتعلق بهذه العلاقات أو بالتعبير عن الميل الجنسي.

هناك تفسيرات قضائية متضاربة للقانون الجنائي فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية المثلية. وتطبّق الشرطة القوانين الجنائية (مثل الفجور، والفحش، والسلوك غير الأخلاقي) فيما يتعلق بهذه العلاقات أو بالتعبير عن الميل الجنسي.

يجرّم القانون العلاقات الجنسية المثلية.

لم يتناول التقييم القطري هذا الموضوع.

لا يتطرق القانون إلى هذه المسألة.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

هناك أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

ليس هناك في القانون أي أحكام تتناول على وجه التحديد العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات، لكن هناك أحكام يمكن تطبيقها على كلّ من الرجال والنساء و/أو على العنف على شبكة الإنترنت وخارجها.

ليس هناك أي أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

الإنفاذ والرصد

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

تقدم الهيئات الحكومية تعهدات ملزمة في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إتاحة التمويل للبرامج والأنشطة ذات الصلة.

هناك تعهدات في الميزانية، لكنها غير ملزمة ولا تفرض أي التزام على الحكومة.

ليس هناك تعهدات في الميزانية لإنفاذ التشريعات ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

وضِعت خطة عمل/سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه.

وضِعت خطة عمل/سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، لكن ليس هناك آلية للرصد والتنفيذ.

ليس هناك خطة عمل أو سياسة وطنية.

المجال 3: العمل والمنافع الاقتصادية

التعزيز

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

هناك أحكام محدّدة في قانون العمل تحظّر صراحةً التمييز ضد المرأة/تنصّ على عدم التمييز ضدها.

لا يتضمن قانون العمل حكماً محدّداً يحظّر التمييز ضد المرأة، غير أن أحكاماً عامة أخرى قد تجرّمه.

لا يحظّر التمييز ضد المرأة في العمل.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

يمنح قانون العمل المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل.

لا يمنح قانون العمل المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

يمنح قانون العمل المرأة الحق في الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية أسوةً بالرجل.

يمنح القانون المرأة والرجل الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية، غير أن الغموض يلف عناصر الأجر الأخرى، بما في ذلك البدلات على سبيل المثال لا الحصر.

لا يمنح قانون العمل المرأة الحق في الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية خلافاً للرجل.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

هناك قانون يؤكد حق المرأة في أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل.

ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في مهن محدّدة.

هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في مهن محدّدة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

هناك قانون يؤكد حق المرأة في العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل.

ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

يحظّر قانون العمل على أصحاب العمل فصل النساء بسبب الحمل وإجازة الوضع.

بالرغم من أن قانون العمل لا يتضمن حظراً محدّداً بشأن فصل النساء بسبب الحمل، فإن هذا السلوك قد يكون غير قانوني بموجب أحكام أخرى، مثل التمييز غير القانوني.

لا يحظّر القانون فصل النساء بسبب الحمل وإجازة الوضع.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر وفقاً للمعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً أو لفترة أطول.

للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر لفترة أقل من المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً.

ليس للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

ينصّ القانون على إجازة أبوة رمزية مدفوعة الأجر.

ليس للآباء الحق القانوني في إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

ينصّ القانون على حقوق متساوية في التعاقد.

ليس هناك قيود قانونية تُفرض على حق المرأة في إبرام العقود، غير أن هناك بعض الأحكام العامة الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة التي تتعارض مع حقها في التعاقد.

يفرض القانون شروطاً على حق المرأة في التعاقد.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

ليس هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية، ويعاد تأكيد حقها في ذلك ضمن أطر سياساتية أو استراتيجية أخرى.

ليس هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية.

هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

هناك أحكام محدّدة في قانون العمل تحظّر صراحةً التحرش الجنسي في مكان العمل.

لا يتضمّن قانون العمل حكماً محدّداً يحظّر التحرش الجنسي في مكان العمل، غير أن أحكاماً عامة أخرى قد تجرّم هذا الفعل.

لا تتناول أي تدابير تشريعية التحرش الجنسي في مكان العمل.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، فضلاً عن أحكام لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.

هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، لكن ليس هناك أحكام لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.

ليس هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل ولا لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

ينصّ التشريع الوطني على سن التقاعد ذاتها للعمال والعاملات.

ينصّ التشريع الوطني على سن التقاعد ذاتها للعمال والعاملات، ويمنح النساء حصراً خيار التقاعد المبكر.

ينصّ التشريع الوطني على سن تقاعد دنيا للعاملات.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

تنصّ التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على المساواة بين الجنسين في حق منح الأزواج المعاشات التقاعدية.

تنصّ التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على حق المرأة في منح زوجها معاشها التقاعدي لكن في ظروف معينة (مثلاً كون الزوج ذا إعاقة).

تجيز التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية للرجل حصراً منح زوجته معاشه التقاعدي.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

يشمل قانون العمل العمال المنزليين في مندرجاته ويكفل لهم قدراً كبيراً من الحماية القانونية من الاستغلال والاعتداء.

للعمال المنزليين بعض الحقوق القانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء، ولكنهم لا يتمتعون بالحماية العمالية ذاتها التي يتمتع بها العمال الآخرون في الاستخدام النظامي أو بحماية مماثلة.

لا يتمتع العمال المنزليون بأي حقوق قانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

هناك نظام تشريعي للملكية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها.

هناك نظام تشريعي للملكية يمنح المرأة بعض الحقوق، بيد أن أوجه عدم مساواة كبيرة لا تزال قائمة.

ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في التملك.

الإنفاذ والرصد

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

هناك هيئة رسمية متخصّصة، مثل أمين المظالم، لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.	هناك هيئة رسمية عامة، مثل أمين المظالم، لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.	ليس هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.

هل تتيح الدولة دور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

تؤمن الدولة رعاية الأطفال في القطاع العام، وهناك أحكام تفرض توفير رعاية الأطفال المدعومة في القطاع الخاص.	هناك أحكام تفرض توفير رعاية الأطفال، غير أنها ليست خدمة شاملة ومتسقة في القطاعين العام والخاص.	ليس هناك رعاية أطفال تتيحها أو تدعمها الدولة في القطاعين العام والخاص.

المجال 4: الزواج والأسرة

التعزيز

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة للنساء والرجال، بدون استثناءات قانونية.	السن القانونية الدنيا لزواج الفتيات هي 18 سنة. ويُسمح بالزواج في سن أصغر رهناً بالسلطة التقديرية القانونية.	السن القانونية لزواج الفتيات هي دون الثامنة عشرة أو لا يوجد حد أدنى لسن الزواج. ولا يحظر الزواج المبكر.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في الزواج والشروع في الطلاق.	تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في بعض جوانب الزواج والطلاق، بيد أن أوجه عدم مساواة قانونية كبيرة لا تزال قائمة.	لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في بعض جوانب الزواج والطلاق أو معظمها.

هل يحظّر القانون تعدّد الزوجات؟

يحظّر القانون تعدّد الزوجات.	يُسمح بتعدّد الزوجات وفقاً لشروط صارمة ويستلزم موافقة المحكمة.	يُسمح بتعدّد الزوجات من دون شروط صارمة.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

للنساء والرجال حقوق متساوية في حضانة الأطفال، بما في ذلك بعد الطلاق. ومراعاة مصلحة الطفل الفضلى هي شرط قانوني.	للمرأة الحق في حضانة الأطفال حتى سن معينة، ولكن يقيَّد هذا الحق في بعض الحالات، مثل فقدانها الحضانة إذا تزوجت مجدداً.	ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في حضانة الأطفال، ومراعاة مصلحة الطفل الفضلى ليست شرطاً قانونياً.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية على الأطفال، بما في ذلك بعد الطلاق.	تتمتع المرأة بالحد الأدنى من حقوق الولاية على الأطفال.	لا تتمتع المرأة بأي حق في الولاية على الأطفال.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة.

هناك أحكام قانونية عامة تضمن المساواة في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة، ما عدا في ظروف معينة.

ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هناك أحكام قانونية عامة تضمن المساواة في الأهلية القانونية بين المرأة والرجل، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن، ولكن في ظروف معينة فحسب.

ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في اختيار المهنة، بدون أي قيود على أنواع العمل الذي يمكن للمرأة أن تمارسه.

للمرأة بعض الحقوق في اختيار المهنة، ولكن في ظروف معينة فحسب.

لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في اختيار المهنة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

تمنح التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.

لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟

تمنح التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في طلب الحصول على جواز السفر.

لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في طلب الحصول على جواز سفر.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لأولادها.

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لأولادها بموجب الأحكام الدستورية، وهناك تشريع ذو صلة قيد النظر؛ ويحصل الأطفال على بعض حقوق الإقامة من أمهاتهم.

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها خلافاً للرجل في منح جنسيتها لأولادها.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي.

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها خلافاً للرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

هناك نظام تشريعي للملكية الزوجية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق.	هناك نظام تشريعي للملكية الزوجية يمنح المرأة بعض الحقوق، بيد أن أوجه عدم مساواة كبيرة لا تزال قائمة.	ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في الملكية الزوجية، بما في ذلك بعد الطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

ينصّ القانون صراحةً على حق المرأة في حصة متساوية في الميراث عندما لا يترك المتوفى وصية.	يرد ذكر الحقوق المتساوية في الميراث باعتبارها مبدأ في الدستور أو القانون الأساسي، ولكن القوانين العرفية هي التي تطبّق في الممارسة العملية عندما لا يترك المتوفى وصية.	لا توجد أي إشارة قانونية إلى حقوق متساوية في الميراث.
الحق في الميراث غير منصوص عليه في القانون.		

الإنفاذ والرصد

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

هناك قانون ينصّ على أن الزواج دون السن القانونية الدنيا باطل.	هناك قانون ينصّ على أن الزواج دون السن القانونية قابل للإبطال. غير أن معايير القدرة أو الصلاحية على إبطال الزواج غير محددة وتظل خاضعة لتقدير قضائي فضفاض.	الزواج دون السن القانونية ليس باطلاً أو قابلاً للإبطال.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.	هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية لكنها لا تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة أو ليس هناك محاكم خاصة ولكن الحقوق المتساوية للرجل والمرأة مضمونة.	ليس هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية ولا ضمانة للمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

المجال 5: الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

التعزيز

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.	هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على الرعاية الصحية للأمهات، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).	لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) مسألة الحصول على الرعاية الصحية للأمهات.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على خدمات منع الحمل، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على خدمات منع الحمل أو يكفل قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) حصول الرجال حصراً على خدمات منع الحمل.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على خدمات منع الحمل الطارئة، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على خدمات منع الحمل الطارئة.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

الإجهاض هو (أ) قانوني عند الطلب ولا يخضع إلا لحدود فترة الحمل أو (ب) مسموح به على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية التالية: إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، ولا تفرض قيود تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو أي إذن من طرف ثالث في الحالتين (أ) و(ب). ثم إنه لا يمكن توجيه التهم الجنائية بإجراء إجهاض غير قانوني إلى النساء أو مقدمي الرعاية الصحية، في الحالات التي يعطي فيها الطرفان الموافقة التامة.

يسمح بالإجهاض على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية السابق ذكرها (إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية)، لكن ينصّ القانون على توجيه التهم الجنائية بإجراء إجهاض غير قانوني إلى النساء أو مقدمي الرعاية الصحية، أو يُسمح بالإجهاض على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية السابق ذكرها ولكن يشترط الحصول على إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب، أو القاضي) في جميع الحالات أو بعضها.

الإجهاض غير قانوني استناداً إلى سبب أو أكثر من الأسباب المذكورة أعلاه.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث،

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) مسألة الحصول على الرعاية ما بعد الإجهاض.

حتى في الحالات التي يكون فيها الإجهاض غير قانوني.	(الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب) أو لا تتيح الحصول على هذه الرعاية إلا في الحالات التي يكون فيها الإجهاض قانونياً.	

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؛ وترد المواضيع التالية في المنهج الدراسي: (أ) العلاقات، (ب) القيم والحقوق والثقافة والحياة الجنسية، (ج) فهم نوع الجنس، (د) العنف وتوخي السلامة، (هـ) مهارات للرعاية بالصحة وضمان الرفاه، (و) جسم الإنسان ونموه، (ز) الحياة الجنسية والسلوك الجنسي (ح) الصحة الجنسية والإنجابية.	هناك قانون (قوانين) أو لوائح (قوانين) تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية، ولكن لا يغطي المنهج كافة المواضيع المذكورة.	لا يلزم أي (قوانين) أو لوائح (قوانين) بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.	هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) ذات صلة، لكن تُفرض قيود تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).	لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، أو يكفل قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) حصول الرجال حصراً على هذه الخدمات.

الإنفاذ والرصد

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

هناك استراتيجية أو خطة عمل وطنية قائمة حالياً تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وقد خُصّص ما يكفي من موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها.	هناك استراتيجية أو خطة عمل وطنية ذات صلة، لكنها لا تغطي سوى بعض جوانب الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ولم تُخصّص موارد في الميزانية (موارد مالية وبشرية وإدارية) لتنفيذها.	ليس هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية من هذا القبيل.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

للاطلاع على
المصفوفة الإقليمية

22-01016